

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9522

الجمعة، 29 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 11/00

نيويورك

الرئيس السيد دي لا غاسكا/السيد مونتالفو سوسا (إكوادور)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا

ألبانيا السيد خوجة

الإمارات العربية المتحدة السيدة نسبية

البرازيل السيد فرانسوا دانيز

سويسرا السيد هاوري

الصين السيد غنغ شوانغ

غابون السيدة نغيما ندونغ

غانا السيد أغيمان

فرنسا السيد دو ريفيير

مالطة السيدة غات

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد باربرا وودورد

موزامبيق السيد فرنانديز

الولايات المتحدة الأمريكية السيد كلي

اليابان السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-43223 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة 11/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل إسرائيل إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: السيد محمد خالد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام؛ السيد مروان المعشر، نائب رئيس صندوق كارنيغي للسلام الدولي ونائب رئيس الوزراء الأردني السابق لشؤون الدراسات؛ والسيد إيتاي إيشتاين، المستشار الخاص وكبير مستشاري القانون الإنساني والسياسات في المجلس النرويجي للاجئين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد الخياري.

السيد الخياري (تكلم بالإنكليزية): إن الحالة في الشرق الأوسط مثيرة للقلق. ويشمل ذلك عدة مساح مترابطة للنزاع. ففي غزة، استمرت العمليات البرية الإسرائيلية المكثفة والقتال بين القوات الإسرائيلية وحماس وغيرها في معظم المناطق. وواصلت حماس وغيرها من الفصائل الفلسطينية إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل. ولا يزال المدنيون من كلا الجانبين، ولا سيما في قطاع غزة، يتحملون حالياً وطأة هذا النزاع. ولا تزال الحالة الإنسانية في غزة تتدهور. وأضم

صوتي إلى النداء الذي أطلقه الأمين العام من أجل وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة. وسيتم الإبلاغ عن تنفيذ القرار 2712 (2023) في الأسبوع المقبل، عملاً بالقرار 2720 (2023).

ولا يزال خطر امتداد هذا النزاع إقليمياً مرتفعاً، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب مدمرة على المنطقة بأسرها، نظراً لتعدد الجهات الفاعلة المعنية. ويشكل استمرار تبادل إطلاق النار اليومي عبر الخط الأزرق خطراً جسيماً على الاستقرار الإقليمي. وعلى نحو متزايد، كانت هناك ضربات على المناطق المدنية، مع وقوع إصابات بين المدنيين على جانبي الخط الأزرق، بالإضافة إلى ارتفاع عدد القتلى بين المقاتلين. وفي حين تم احتواء معظم عمليات تبادل إطلاق النار هذه في مناطق تقع على بعد بضعة كيلومترات على جانبي الخط الأزرق، فقد وقعت عدة حالات من الضربات في عمق أراضي لبنان وإسرائيل، مما أثار شبح نشوب نزاع غير منضبط مع عواقب مدمرة محتملة على شعبي البلدين. ومع تزايد خطر سوء التقدير والمزيد من التصعيد مع استمرار النزاع في غزة، بات من الحيوي أن تقوم جميع الجهات الفاعلة على الفور بوقف التصعيد والعودة إلى وقف الأعمال العدائية في إطار القرار 1701 (2006).

وتُشن الهجمات حالياً على قواعد الولايات المتحدة في العراق وسورية على أساس يومي، مع شن الولايات المتحدة بعض الضربات الجوية ضد الجماعات المشتبه في قيامها بتلك الأعمال في العراق وسورية. وهناك أيضاً غارات جوية إسرائيلية داخل سورية.

وتشكل التهديدات الحوثية المستمرة للملاحة البحرية في البحر الأحمر مصدر قلق متزايد. فهي تخاطر بتفاقم التوترات الإقليمية والمزيد من التصعيد، في حين أن لها أيضاً تداعيات سياسية واقتصادية وإنسانية خطيرة محتملة على الملايين في اليمن والمنطقة. ولهذه التهديدات أيضاً تداعيات محتملة على نطاق عالمي إذا ما تأثرت سلباً سلاسل الشحن والتوريد الإقليمية والدولية بمزيد من التصعيد في البحر الأحمر.

تواصل الأمم المتحدة تشجيع وقف التصعيد ووقف الهجمات والتهديدات حتى يمكن لحركة المرور عبر البحر الأحمر العودة إلى

من القدس. وقد أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على منفذ الهجوم وقتلته. وفي يوم 28 كانون الأول/ديسمبر أيضاً، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية رجالاً فلسطينياً خلال عملية شملت تبادل إطلاق النار في مدينة رام الله. وقد وقع هذا الحادث في سياق عمليات واسعة النطاق لقوات الأمن الإسرائيلية في رام الله ومدن أخرى في الضفة الغربية المحتلة استهدفت وكالات صرف العملات الأجنبية وتحويل الأموال التي قالت إسرائيل إنها تستخدم لتمويل حماس.

وفي يوم 27 كانون الأول/ديسمبر، نفذت قوات الأمن الإسرائيلية عملية في مخيم نور شمس للاجئين في طولكرم، أدت إلى اشتباكات استخدم خلالها الفلسطينيون عبوة ناسفة يدوية الصنع، وشنت قوات الأمن الإسرائيلية غارات بطائرات مسيرة أسفرت عن مقتل ستة فلسطينيين، من بينهم طفلان. وقال الجيش الإسرائيلي إن الضربات استهدفت مجموعة مسلحة من النشطاء الذين ألغوا عبوات ناسفة على قوات الأمن الإسرائيلية.

ولا يزال عنف المستوطنين يشكل مصدر قلق بالغ ويستمر على مستويات عالية.

ومع ذلك، حدث انخفاض في هجمات المستوطنين خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر بعد تصاعد هجمات المستوطنين العنيفة ضد الفلسطينيين في أعقاب يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر.

وفي 28 كانون الأول/ديسمبر، نشرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقريرها عن تدهور حالة حقوق الإنسان في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

ولمنع تكرار الحرب ودورة العنف التي لا نهاية لها، يجب أن تنتهي الأعمال القتالية الحالية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بخطة لدفع الطرفين بشكل مجد نحو إيجاد حل تفاوضي. ويجب أن نستعيد الأفق السياسي وأن نتحرك نحو الإمكانية الوحيدة القابلة للتطبيق من أجل بناء مستقبل سلمي: حل الدولتين الذي تكون بموجبه غزة جزءاً لا يتجزأ من دولة فلسطينية مستقلة، تعيش جنباً إلى

حالتها الطبيعية وتجنب خطر جر اليمن إلى حريق إقليمي. وتشدّد الأمم المتحدة على أهمية ضمان الاحترام الكامل للقانون الدولي فيما يتعلق بالملاحة البحرية. وناشد جميع أعضاء المجتمع الدولي أن يفعلوا كل ما في وسعهم لاستخدام نفوذهم على الأطراف المعنية لمنع تصعيد الحالة في المنطقة.

وقد استمرت التوترات المتصاعدة بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين، والعنف المكثف، والقيود الواسعة النطاق على الحركة في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة. وشهدت الأسابيع الأخيرة بعضاً من أكثر العمليات الإسرائيلية كثافة في الضفة الغربية منذ الانتفاضة الثانية. ووقع الكثير من الضحايا الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة في سياق العمليات الإسرائيلية في المنطقة (ألف)، بما في ذلك بعض الإصابات خلال اشتباكات مسلحة لاحقة.

ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، قتل 304 فلسطينيين، من بينهم 79 طفلاً، في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، قتل فلسطينيان من الضفة الغربية أثناء تنفيذهما هجوماً في إسرائيل في 30 تشرين الثاني/نوفمبر. ووقعت أكثر من 70 في المائة من وفيات الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر خلال عمليات قوات الأمن الإسرائيلية، بما في ذلك وقوع بعض عمليات تبادل إطلاق النار مع الفلسطينيين، ولا سيما في محافظتي جنين وطولكرم.

ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، قتل أربعة إسرائيليون، من بينهم ثلاثة من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية، في هجمات شنها فلسطينيون في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وقتل أربعة إسرائيليين آخرين خلال هجوم شنه فلسطينيون في القدس الغربية. وفي وقت سابق اليوم، أصيب أربعة إسرائيليون بجروح في ما أبلغ عن أنه هجوم دهس بسيارة جنوب غربي الخليل. وأطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على سائق السيارة الفلسطيني وقتلته.

في يوم 28 كانون الأول/ديسمبر، طعن فلسطينيون اثنين من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية وأصابوهما بجروح على حاجز بالقرب

الذي تكون فيه فرص إطلاق عملية سياسية تتطوي على ممارسة ضغوط على جميع الأطراف، وخاصة إسرائيل، بعيدة المنال. وأعلنت الحكومة الإسرائيلية الحالية مرارا وتكرارا وعلى الملأ أنها لا تنوي إنهاء الاحتلال أو المساعدة في إقامة دولة فلسطينية. ويشير التاريخ، فضلا عن الرأي العام، إلى أن هذه الحكومة ستُحل على الأرجح في غضون عام أو نحو ذلك بسبب الرأي العام الإسرائيلي الذي يحملها المسؤولية عما حدث في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وتشير جميع استطلاعات الرأي إلى أن المعارضة ستقوز بسهولة في أي انتخابات جديدة إذا أجريت غدا. لكن الانقسام في إسرائيل اليوم ليس بين المعسكرين المؤيد للسلام والمناهض له، كما كان الحال قبل عقود. إنه مجرد انقسام بين المعسكرين المؤيد لنتنياهو والمناهض له، مع اتخاذ كلا الجانبين لموقف متشدد ومتطابق تقريبا يعارض قيام دولة فلسطينية.

كما أن السلطة الفلسطينية لم تجر انتخابات منذ عام 2006 وكانت نسبة تأييدها منخفضة جدا حتى قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر. ولا يمكن لأي طرف أن يدعي تمثيل الفلسطينيين في أي عملية سياسية دون انتخابات.

ولكل هذه الأسباب، فإن التوقيت غير مناسب لإطلاق عملية سياسية جادة. وإذا أردنا أن نتعلم من العمليات السابقة، فإن العيب الرئيسي الوحيد الذي شاب جميع العمليات السابقة هو أنها لم تكن محددة المدة. إنها لم تحدد مرحلة نهائية، وبالتالي جرت المفاوضات إلى ما لا نهاية بينما كانت إسرائيل تبني المزيد من المستوطنات وتجعل مفهوم حل الدولتين، الذي نؤيده جميعا، مستحيلا.

وإذا نحينا تلك الصعوبات جانبا، أود أن يشاركني المجلس، على الأقل من الناحية الافتراضية، في تصور عناصر لعملية من شأنها أن تستفيد من دروس الماضي ويُنظر إليها على أنها جادة ومن شأنها معالجة السبب الجذري للمشكلة - الاحتلال الإسرائيلي. قد تبدو ملامح مثل هذه العملية كما يلي.

أولا، ستقود الولايات المتحدة خطة سياسية تعلن مسبقا هدفا محددا بوضوح لإنهاء الاحتلال في إطار زمني محدد - على سبيل

جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، على أساس حدود عام 1967، وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين، وفقا للقرارات التي اتخذها المجلس وللقانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد الخياري على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد المعشر.

السيد المعشر (تكلم بالإنكليزية): سأركز الجزء الأكبر من بياني اليوم على فترة ما بعد الحرب وأفاق التوصل إلى تسوية سياسية. ولكنني أود أولا الإشارة إلى أن الأولوية الأولى يجب أن تتمثل في إنهاء الحرب على غزة فورا وبشكل دائم. فقد عانى الفلسطينيون بما فيه الكفاية ولا يوجد قانون إنساني أو دولي يبيح القصف الوحشي للمدنيين الذي نشهده اليوم، بغض النظر عن السبب.

إن السؤال الذي يطرحه المجتمع الدولي مرارا هو: من سيجرم غزة بعد حماس؟ وهذا السؤال المطروح هو السؤال الخطأ إذا كان المعنى الضمني هو أن هذا هو الهدف النهائي. وأي سياسة تقوم على ذلك ستؤدي إلى نتائج كارثية. إن عمليات القتل المتكررة للمدنيين على الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني وتدمير غزة مرة أخرى واحتمال التسبب في انضمام 1.5 مليون فلسطيني آخر إلى عداد اللاجئين وخطر الترحيل الجماعي الوشيك، كل ذلك يجب أن يعلمنا أننا لا نستطيع حل المشكلة من خلال التمسك بالنماذج القديمة التي لم تتجح. فكل السيناريوهات التي قُدمت حتى الآن غير واقعية لأنها تركز على اليوم التالي للحرب في غزة، بدلا من تقديم مجموعة شاملة من الحلول تتجاوز غزة وتعالج السبب الجذري للمشكلة - الاحتلال الإسرائيلي. هذا هو السياق الذي وقعت فيه أحداث 7 تشرين الأول/أكتوبر. وبقدر ما هو بغضب أن يتم استهداف المدنيين، على كلا الجانبين، فإن ثمة عوامل لا يمكن تجاهلها تتمثل في أن غزة كانت بصورة عملية سجنا كبيرا، إلى جانب عدم وجود أي أفق سياسي في السنوات العشر الماضية لإنهاء الاحتلال. ولا بد للمرء أن يعترف مسبقا بأن العناصر الضرورية لبدء عملية سياسية جادة غير موجودة.

ويبدو أن الأطراف الثلاثة التي يتعين عليها أن تكون جزءا من هذه العملية غير مستعدة. فالولايات المتحدة تقترب من عام الانتخابات

المجتمعين سيظل مهمة شاقة. ولكن الغرض من بياني هو إظهار ما تتطوي عليه العملية السياسية الجادة حتى نتخلص، إذا ما كرر الماضي نفسه، من أوهام النجاح. ولكن إذا قرر المجتمع الدولي أن هذه العملية غير واقعية بدرجة كبيرة، فلنر كيف تبدو البدائل.

أولاً، يمكن الانتظار حتى وقت أفضل لتنفيذ حل الدولتين. وهذا هو السيناريو المفضل لإدارة بايدن، وكذلك المجتمع الدولي. وهذا المنطق مؤداه أن ذلك السيناريو هو، في نهاية المطاف، الحل المفضل لجميع الأطراف التي ستفهم في وقت ما أنه لا يوجد مخرج سوى تقاسم الأرض بفصل المجتمعين داخل دولتين.

كل ما يتعين على المرء أن يفعله أن يسعى إلى إبقاء الأمور هادئة وانتظار وقت أفضل، أي عندما تكون هناك حكومتان إسرائيلية وفلسطينية على استعداد لتقديم تنازلات.

المشكلة في هذا المنطق أن السيناريو المفضل ليس شرطاً كافياً لتحقيق ذلك. ويفترض حالة راهنة ثابتة، وهو ما لا يحدث مع التوسع المستمر في المستوطنات. إذا كان عدد المستوطنين اليوم يجعل من الصعب الفصل بين المجتمعين، فإن الوضع سيزداد سوءاً بشكل لا رجعة فيه في غضون سنوات قليلة، عندما يمكن أن يصل مجتمع المستوطنين إلى مليون مستوطن. وإذا اعتبر الحل القائم على وجود دولتين أمراً يتعذر تنفيذه اليوم، فعلى الأرجح سيصبح مستحيلاً في المستقبل بسبب تلك الحقائق الديمغرافية والسياسية.

أما السيناريو الثاني، فيتمثل في الترحيل الجماعي للفلسطينيين من جانب إسرائيل خارج الأراضي الفلسطينية. تواجه إسرائيل اليوم عاملاً آخر أصبح من المستحيل تجاهله، ألا وهو العامل الديمغرافي. فقد أصبح عدد العرب الفلسطينيين في المناطق الخاضعة إلى سيطرة إسرائيل أكبر من عدد اليهود الإسرائيليين. إذا كانت إسرائيل لا تتوي إنهاء الاحتلال وقبول حل الدولتين، وإذا كانت لا تريد أن تصبح أقلية تحكم أغلبية في ظل حالة وصفتها العديد من منظمات حقوق الإنسان - بما في ذلك المنظمات الإسرائيلية - بحالة الفصل العنصري، يصبح البديل المفضل لإسرائيل في ظل هذا السيناريو محاولة إجراء

المثال، من ثلاث إلى خمس سنوات. وسيتعين على الجانبين أن يتفقا على ذلك الهدف.

ثانياً، ستعتمد الأمم المتحدة قراراً يعترف مسبقاً بدولة فلسطينية على أساس حدود عام 1967، على أن يُترك تحديد التفاصيل للمفاوضات.

ثالثاً، تجميد النشاط الاستيطاني تماماً.

رابعاً، في عملية هندسة عكسية، ستركز المفاوضات على الخطوات اللازمة للوصول إلى هذا الهدف بدلاً من التركيز على كيف سينتهي الأمر.

خامساً، إجراء انتخابات جديدة، في كل من إسرائيل والضفة الغربية وغزة. وبموجب هذه الخطة، سيتوجه الناخبون إلى صناديق الاقتراع بناء على هذا الأفق السياسي المحدد بوضوح.

سادساً، تصبح مسألة من يحكم غزة خطوة على طريق إنهاء الاحتلال، بدلاً من أن تكون هي الغاية بحد ذاتها. وسيعاد النظر في الحلول التي يرفضها الطرفان اليوم بسبب عدم وجود إطار سياسي شامل.

سابعاً، تصبح إعادة إعمار غزة خطوة على طريق تسوية تكون المزيد من الأطراف، مثل دول الخليج أو الاتحاد الأوروبي أو البنك الدولي، على استعداد للمشاركة، والحال ليس كذلك اليوم. وفي هذا الصدد، نتعلم درساً من سورية. فعلى الرغم من انتهاء الحرب هناك لحد كبير خلال السنوات الخمس الماضية، لم تتم إعادة الإعمار في ظل غياب خطة لمستقبل البلد.

ثامناً، إنشاء صندوق دولي لمساعدة الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية على البقاء في أراضيهم للتخفيف من مخاوف الترحيل الجماعي للفلسطينيين خارج الأراضي الفلسطينية.

فهل تبدو هذه العملية طموحة؟ إنها لم تبدأ حتى في تناول ما يتعين القيام به إزاء مسألة المستوطنات. وحتى لو توفرت الإرادة السياسية لإنهاء الاحتلال واعتماد حل الدولتين، فإن الفصل بين

وتجاهل السبب الجذري للمشكلة - الاحتلال - وصلنا إلى ما نحن عليه اليوم. ومن المؤكد أن هناك خيارا لمتابعة عملية أخرى على غرار العمليات السابقة، ولكنه سيفشل، مع استمرار العنف في تحديد عالم الفلسطينيين والإسرائيليين في المستقبل المنظور. فإما أن يُتخذ قرار جريء لإنهاء الصراع الآن، وإن كانت لا تزال تكتنف اتخاذ هذا القرار صعوبة بالغة، أي السعي إلى تحقيق حل قابل للتطبيق يركز على وجود دولتين، أو سيتعين على العالم أن يتعامل ليس مع الاحتلال فحسب، بل أيضا مع مسألة الفصل العنصري الأصعب. الخيار متروك لنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد المعشر على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد إيشتاين.

السيد إيشتاين (تكلم بالإنكليزية): لقد انقضى اثنا عشر أسبوعا من الأعمال القتالية غير المسبوقة في إسرائيل وغزة، وما صاحب ذلك من تزايد في التوترات والاضطرابات في الضفة الغربية. وأود أن أبدي بعض الملاحظات القانونية التي تشكل أساس الأزمة الإنسانية التي يستجيب لها المجلس النرويجي للاجئين. يتعلق بعض هذه الملاحظات بانتهاكات خطيرة ارتكبت ولا تزال تُرتكب؛ ويتعلق بعضها بانتهاكات جسيمة. وتتعلق مسائل أخرى بالفضائح المتعمدة، التي ينبغي لمجلس الأمن أن يمنع حدوثها.

أظهرت جميع الأطراف - الجماعات المسلحة الفلسطينية وإسرائيل - تجاهلا متهورا للقواعد الآمرة للقانون الدولي، بما في ذلك القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي. لقد انتهكت القواعد ذاتها التي يجب عليها الامتثال لها في جميع الظروف.

لقد أدان المجلس النرويجي للاجئين العنف الفظيع الذي شنته حماس عمدا، بشكل عشوائي على المدنيين الإسرائيليين، ويواصل الدعوة إلى الإفراج الفوري عن جميع الرهائن، وهو أمر يتجاوز سلطة حماس، وإلى المعاملة الإنسانية للمحتجزين الفلسطينيين تماشيا مع القانون الدولي.

ولا بد لنفس اليقين القانوني أيضا أن يعني وقف الهجوم الإسرائيلي، الذي ليس لدى سكان غزة العاديون ملاذا منه، قبل أن

نقل جماعي للفلسطينيين من غزة إلى مصر ومن الضفة الغربية إلى الأردن.

نحن نشهد بالفعل عدة مؤشرات على ذلك. لقد أضحت أجزاء كبيرة من غزة غير صالحة للسكن عمليا، ونُقل، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن العديد من الوزراء الإسرائيليين، بمن فيهم نتانيا هو نفسه، تشجيعهم للترحيل القسري أو الطوعي للفلسطينيين. لكن التحويلات الجماعية لن يكون تنفيذها بالأمر اليسير. وقد نجح الأردن ومصر في لفت الانتباه الدولي إلى هذه القضية، إلى حد أن الولايات المتحدة ودولا أخرى عارضت علنا وبشدة النقل الجماعي. لقد تعلم الفلسطينيون أنفسهم هذا الدرس من عام 1948، عندما أُجبر 750,000 لاجئ على مغادرة أراضيهم ولم تسمح لهم إسرائيل بالعودة أبدا، على الرغم من قرارات الأمم المتحدة التي كان تأثيرها عكسيا.

أما السيناريو الثالث، فإذا لم يتم تنفيذ الحل القائم على وجود دولتين قريبا - بل تنفيذه الآن، وثبت أن الفلسطينيين يقاومون النقل الجماعي مقاومة كافية، فمن المرجح أن يستمر الاحتلال، وإن كان ذلك بظروف متغيرة. وسيزداد العامل الديمغرافي أهمية في السنوات المقبلة، مع معدل مواليد فلسطيني أعلى من معدل المواليد الإسرائيليين.

إن فقدان الأمل في إقامة دولة فلسطينية سيجبرم إلى مطالبة الفلسطينيين بحقوق متساوية مع الإسرائيليين حيثما يعيشون. لن يتمكن الإسرائيليون من حكم الأغلبية إلى أجل غير مسمى في نظام يعيش فيه الفلسطينيون في ظل الفصل العنصري. وإذا اقترن ذلك بقضية الفجوة بين الأجيال التي نشهدها في الغرب - حيث أصبحت الأجيال الشابة أكثر دعما للفلسطينيين وقضية الحقوق من الأجيال الأكبر سنا - فإن العالم سيصبح أكثر انتقادا للاحتلال، وستبدأ المشكلة في التحول من مشكلة تركز على شكل من أشكال الحل إلى حل يركز على المساواة في الحقوق.

تلك هي خيارات المستقبل. وفي رأيي، من المؤكد أن المجتمع الدولي يتحمل جزءا من اللوم عن الحالة التي نجد أنفسنا فيها اليوم. وبالتخلي عن المحاولات الجادة لحل الصراع في السنوات الأخيرة

هُجرت قسراً مجتمعات محلية بأكملها بسبب عنف المستوطنين. والسلطات الإسرائيلية تقريبا لا تفعل شيئا لمنع وقوع تلك الهجمات التي أسفرت عن العديد من الوفيات. وكثيرا ما تتغاضى قوات الأمن الإسرائيلية عن عنف المستوطنين، بل يشجعه المسؤولون والوزراء في الحكومة الإسرائيلية.

إن منع عنف المستوطنين والترحيل القسري للتبعي للفلسطينيين يستلزم التمسك بمسؤولية إسرائيل عن نقل سكانها بشكل غير قانوني إلى الأراضي المحتلة من أجل استعمارها. وينبغي للمجلس أن ينسب المسؤولية إلى إسرائيل عندما يسمح أفراد قواتها المسلحة، من جميع الرتب وفي جميع الأوقات، حتى عندما يكونوا في إجازة قصيرة، بعنف المستوطنين ويشاركون فيه، وأن ينسب كذلك المسؤولية إلى إسرائيل عندما تخصص مباشرة الأموال والأسلحة لفرق حراسة المستوطنات، التي غالبا ما يبدو أنها تعمل بما يتجاوز واجباتها المحددة وتشارك في الهجمات على الفلسطينيين. ويجب ألا يسمح المجلس لإسرائيل بترحيل الفلسطينيين قسرا من أراضيهم أو مواصلة الضم غير القانوني للأرض الفلسطينية المحتلة انتهاكا للقانون الدولي. وإذا لم تُحاسب إسرائيل على تلك الأعمال، سيجري ترحيل المزيد من المجتمعات الفلسطينية قسرا.

إن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، مسؤولة عن الحياة العامة والنظام والسلامة في الأرض المحتلة، التي تنفذ في إطار المادة 43 من لائحة لاهاي. وتخضع عمليات إنفاذ القانون، مثل التوغلات في مدن الضفة الغربية، لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان ومعايير العمل الشرطي، حيث يكون استخدام القوة المميتة هو الاستثناء وربما غير قانوني. إن إسرائيل ملزمة بالمبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة من قبل مسؤولي إنفاذ القانون، والتي تنص على استخدام القوة المميتة كملاذ أخير. ولا تسمح الاضطرابات والتوترات في الأرض المحتلة بعدم الخروج عن تلك القاعدة.

ويجب على المجلس أن يطالب السلطات الإسرائيلية باحترام وحماية حقوق الفلسطينيين، والالتزام بأحكام قانون الاحتلال والقواعد المعمول بها بشأن استخدام القوة المميتة، والعمل على وقف تصعيد

يحصد أرواح المزيد من المدنيين - وكثير منهم من النساء والأطفال. ولا بد من إدانة الهجمات الإسرائيلية العشوائية التي تؤثر على السكان المدنيين والأهداف المدنية، فضلا عن تلك التي تسبب خسائر مفرطة في الأرواح والإصابات والأضرار. وتتطلب منا تلك المستويات غير المسبوقة من الخسائر والدمار بذل جهودنا الجماعية للمساعدة في تلبية الاحتياجات الأساسية ومعالجة المجاعة التي يعيشها السكان المدنيون في غزة، والتي لا تزال مستمرة في هذه اللحظة بالذات. ولا يزال عكس مسار القيود التعسفية والمتقلبة وغير القانونية التي تفرضها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، على الإغاثة الإنسانية يشكل تحديا معياريا وعمليا، يجب التصدي له.

في الوقت الذي تدفع فيه العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة المدنيين إلى الاقتراب من حدودها الجنوبية، يتزايد احتمال الترحيل الجماعي للفلسطينيين إلى مصر. ويأتي هذا القلق في أعقاب الترحيل القسري لمئات الآلاف من الفلسطينيين داخل غزة، والتصريحات الصريحة الصادرة عن المسؤولين الإسرائيليين التي تؤيد هذا الترحيل بدون مسوغ معقول، وبدون توفير أماكن إقامة أو خدمات مناسبة في أماكن اللجوء، وبدون ضمانات للعودة حالما تنتهي الأعمال القتالية. تحظر المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة النقل والترحيل القسري الفردي أو الجماعي للأشخاص المحميين من الأراضي المحتلة، بغض النظر عن دوافعهم. ويشكل القيام بذلك انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي الذي يعتبره جريمة حرب.

يتطلب الانتهاك الجسيم والمنهجي لقاعدة قطعية تعاون جميع الدول على وضع حد للسلوك غير المشروع بوسائل مشروعة يقصد بها حمل الدولة المرتكبة للفعل غير المشروع على الامتثال لالتزاماتها. وكل دولة عضو في المجلس ملزمة بمنع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي يشكل كل منها جرائم فظيعة.

وبينما نحشد قوانا للاستجابة للأزمة الإنسانية التي تتكشف فصولها في غزة، كثّف المستوطنون الإسرائيليون المسلحون في الضفة الغربية المحتلة حملة العنف ضد الفلسطينيين. وفي الأشهر الأخيرة،

تصميمه على القتل الجماعي والعشوائي للمدنيين. إن الكارثة الإنسانية في غزة ليست نتيجة حرب. إنها أداة تستخدمها إسرائيل للضغط على الناس وإجبارهم على الخروج. والمجاعة الجارية ليست نتيجة غير مرغوب فيها للحرب. إنها مجاعة كوسيلة من وسائل الحرب. وانهيار النظام الصحي ليس نتيجة غير متوقعة للحرب. فهو نتيجة لهجمات متعمدة ضد المستشفيات والعاملين في المجال الطبي. إن القتل العشوائي والاعتقالات الجماعية والإهانة المصورة للفلسطينيين وحالات الاختفاء القسري والاختطاف والإعدام بإجراءات موجزة تهدف إلى ترويع الشعب الفلسطيني ككل.

هذا هجوم بأعمال فظيعة - هجوم شامل على 2,3 مليون فلسطيني، يتعرضون للحصار، والقصف، والتشريد، والتجوع. ولأكثر من 80 يوما، يكافح 2,3 مليون فلسطيني من أجل حياتهم، من الفجر حتى الغسق ومن الغسق حتى الفجر، كل يوم لمدة 80 يوما. وهناك أدلة لا يمكن إنكارها واعترافات عديدة تتعلق بالطبيعة الإجرامية للهجوم وأهدافه الإجرامية: تدمير شعب لإجباره على النزوح. وهذا هو السبب في أن الناس في كل أنحاء العالم والدول وفي جميع أرجاء الكرة الأرضية والأصوات الأخلاقية يعبرون عن الغضب ويدعون إلى وضع حد للمذابح.

ماذا تقولون بالنيابة عن شعب يعاني من إبادة جماعية، ويُلقى عليه باللوم على موته على يد أولئك الذين يقتلونه، ويُلقى عليه باللوم على القمع الذي يتعرض له على يد أولئك الذين يحتلونه، بالنيابة عن شعب يواجه تهديدا وجوديا، بينما يصر أولئك المسؤولون عن ذلك التهديد على أن بقاءهم هم على المحك. ويطالب القتل بالاعتذار من أولئك الذين ينتقدونهم بسبب جرائمهم. ويطالبون بدعم سياسي ومالي وعسكري من الحلفاء الذين يهينونهم ويستخفون بهم. ويطالبون ضحاياهم بأن يكونوا ممتنين لأنهم لم يفرضوا عليهم المزيد من الموت والدمار. وهم يطلبون من العالم الذي يشهد جرائمهم الاعتراف بأنهم الجيش الأكثر أخلاقية في العالم.

وترى إسرائيل أن المشكلة تكمن في من يدينون الجرائم، وليس في من يرتكبونها. وهي تحاول علنا التمرر عليهم وتخفيفهم وإسكاتهم.

العنف المستمر في الضفة الغربية. يمكن للممارسات الإسرائيلية في الأرض المحتلة، بما في ذلك التدمير الواسع النطاق للمنازل والبنية التحتية المدنية، أن تدفع السكان إلى النزوح القسري والمطول، مع احتمالات محدودة للإعادة والعودة إلى الوطن. ويجب رفع الحصار المفروض على غزة - الحصار البحري والجوي والإغلاق المفروض على الأراضي بما يفصلها عن الضفة الغربية، وهما يشكلان معا وحدة واحدة لتقرير المصير.

إن حظر العدوان يمنع الاستيلاء على الأراضي تحت التهديد باستخدام القوة أو استخدامها والضم من أي نوع ولأي سبب مزعوم. إن حماية المدنيين من الأذى - الإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء - بكل الوسائل الممكنة قاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي يجب أن يحترمها الجميع. وبالتالي، فإن التراجع عن الضم ومعالجة مسائل التوسع الاستيطاني وعنف المستوطنين والترحيل القسري هي مطالب حتمية. فالمدنيون في أمس الحاجة إلى السلامة والمأوى والغذاء والعلاج المنقذ للحياة للجرحى والمرضى. ويشدد المجلس النرويجي للاجئين على أن السلام هو الحل الوحيد القابل للتطبيق للمدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. ويشكل اتفاق هدنة متفق عليه بصورة متبادلة وعلق أعمال القتال الفعلية بين المتحاربين نقطة انطلاق ضرورية نحو إيجاد حل سلمي لقضية فلسطين من خلال التدابير المبينة في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك التحكيم والتسوية القضائية. ويمكن للمجلس أن يمهد الطريق نحو الأمن البشري والسلام من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع. إن إنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية أمر ضروري لإنهاء المعاناة وتمكين العاملين في مجال المعونة من إيصال الإغاثة الحيوية على أمل التعافي للمحتاجين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد إيشتاين على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد بامية (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): إن قتل المدنيين

الفلسطينيين ليس أثرا جانبا للحرب. ويعتمد الهجوم الإسرائيلي بحكم

مرة أخرى عدد قتلتنا ونعدّ جرحانا والمصابين بإعاقات دائمة والذين يحملون ندوبا مدى الحياة، وملايين الضحايا - وأن نمضي قدما. سيُطلب منا أن نكون مسالمين. وسيُطلب منا أن نكون ممتنين لأن هذا الفصل الرهيب - من بين فصول أخرى كثيرة، على الرغم من أن هذا هو أسوأ فصل مررنا به - قد انتهى، حتى يبدأ الفصل التالي.

وهذا هو التعبير الأمثل عن سياسة الكيل بمكيالين. ولا يُطلب أبداً من الطرف الآخر المضي قدما عندما يُقتل إسرائيليون. ولا يُطلب أبداً من الطرف الآخر أن يكون مسالما في مثل هذه الحالات. هذا هو التعبير الأمثل عن العنصرية ونزع الصفة الإنسانية عن شعبنا. يجب أن نخضع جميعا لنفس القواعد ونفس التوقعات. وينبغي أن تحظى إنسانيتنا جميعا بالاعتراف والاحترام. إن الذين تجرأوا، حتى الآن، على إيجاد طريقة أو أخرى لتبرير ما يحدث في قطاع غزة، سيتعين عليهم تحمّل وصمة العار إلى الأبد.

وبالنسبة لأولئك الذين يدعون شعبنا إلى عدم السعي إلى الانتقام وعدم اللجوء إلى العنف، يجب عليهم دعم جهودنا لتحقيق العدالة. هذا هو الطريق الذي اخترناه - تحقيق العدالة وليس السعي إلى الانتقام. ولكن حتى الآن عُرقل هذا الطريق أمام الشعب الفلسطيني، ولم يُحاسب أحد قط على الجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني. ولكي يعيش الناجون الفلسطينيون ويشعرون بأن المجازر لن تُستأنف، لا يمكن السماح بإفلات الإسرائيليين من العقاب بعد هذا الهجوم. إن الفظائع التي أفضى إليها هذا الإفلات من العقاب ستستمر إلى أن يوضع حد له.

إن العالم يكتشف غزة الحقيقية، بينما تدمرها إسرائيل. وبينما تدمر إسرائيل جامعاتنا ومدارسنا، يكتشف العالم أن لدينا واحدا من أعلى معدلات الإلحاق القراء والكتابة. وبينما تدمر إسرائيل مساجدنا وكنايسنا التاريخية، يكتشف العالم أن لدينا تنوعا دينيا وطائفة مسيحية في غزة - طائفة تشكل جزءا لا يتجزأ من تاريخنا وحاضرنا ومستقبلنا. يكتشف العالم أسماء الصحفيين والأطباء الفلسطينيين الشجعان عندما يعلم أنهم قُتلوا. يكتشف العالم جيلا فلسطينيا شابا استطاع الإبداع

ومن أجل محاولة تبرير ما لا يمكن تبريره، تتذرع إسرائيل بتاريخ يدينهم وبمبادئ ينتهكونها. إنهم يستشهدون بمحرقة اليهود لتبرير القتل الجماعي للمدنيين الأبرياء - وهو استخدام وإساءة مخزيين لذكرى 6 ملايين ضحية بريئة. إننا نكرم ذكرى ضحايا محرقة اليهود، وجميع الضحايا، بالتمسك بالقانون الدولي، وليس بتبرير انتهاكه، ومن خلال إنقاذ أرواح الأبرياء، وليس بتبرير القتل العشوائي، ومن خلال رفض تطبيق مجموعات مختلفة من القوانين على أساس هوية الجناة وهوية الضحايا، وليس بتشجيع التفوق والتمييز.

لقد دعا مجلس الأمن إلى حماية المدنيين، وإلى إيصال المساعدات الإنسانية بشكل فوري وآمن وموسع وبدون عوائق، وإلى إيصال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء قطاع غزة، وإلى احترام قوانين الحرب، ورفض التهجير القسري - وكل ذلك يتطلب وقفا فوريا لإطلاق النار، وهو ما مُنع المجلس مرارا وتكرارا من الدعوة إليه. وقد ردت إسرائيل بتجاهل وازدراء. لماذا يفلتون من العقاب على القتل على هذا النطاق غير المسبوق؟ ذلك لأنهم لم يخضعوا للمساءلة قط. وهذا هو السبب في أنهم يعترفون بجرائمهم. ولهذا السبب يسرقون حياتنا وأرضنا ومواردنا وأموالنا وماضينا وحاضرنا ومستقبلنا في وضوح النهار.

في يوم من الأيام ستتوقف المجازر. ولكن كيف سنتجاوزها؟ كيف سنتجاوز المقابر الجماعية وعدم القدرة على دفن أحبائنا بشكل يصون كرامتهم؟ كيف سنتجاوز رؤيتهم في أكياس بلاستيكية؟ كيف سنتجاوز رؤية 1 000 طفل فلسطيني بترت أطرافهم بدون تخدير؟ هل يمكنكم سماع صراخهم؟ هل يمكنكم أن تشعروا بآلامهم؟ هل يمكنكم أن تتخيلوا لو كانوا أطفالكم؟ كيف يمكننا أن نتجاوز فقدان 8 000 فلسطيني تحت الأنقاض - أولئك الذين نعموا بالموت بسرعة وأولئك الذين عانوا موتا رهيبا ومرعبا، موتا بطيئا تحت الأنقاض، بينما لم نتمكن من إنقاذهم؟ كيف نتجاوز إبادة جماعية؟

ومع ذلك، سيُطلب منا، على الرغم من كل ما مررنا به وكل ما تحملناه على مدى 75 عاما، أن نمضي قدما - وأن نحصي

”الانتهاكات الموثقة في هذا التقرير تكرر نمط وطابع الانتهاكات المبلغ عنها في الماضي، في سياق الاحتلال الإسرائيلي الطويل الأمد للضفة الغربية. ومع ذلك، فإن الشدة والعنف والقمع شيء لم نشهده منذ سنوات“.

وكانت هذه الأشهر الثلاثة هي الأكثر دموية التي شهدتها الضفة الغربية منذ عقود، بما في ذلك بالنسبة للأطفال. ولكن لا تقلقوا - فبدلاً من وضع حد للجرائم، فإن إسرائيل ستهاجم الأمم المتحدة لإبلاغها عنها. هناك حرب جارية ضد الشعب الفلسطيني ككل وضد وجودنا ووطننا وضد هويتنا وتاريخنا ومستقبلنا.

قبل بضعة أيام، افتخر نتتياهو بمنع استقلال الدولة الفلسطينية وبتقويض اتفاقات أوسلو للسلام وتدميرها. إنه يتفاخر بأنه يدمر السلام في منطقتنا. إنه يتفاخر علناً بأنه يعرقل فرصة السلام. وبقيامه بذلك، إنما يقوض أمن كل من الشعب الفلسطيني والشعب الإسرائيلي. كانت نواياه دائماً واضحة لأي شخص يرغب في النظر. لقد كان أحد المناصرين الرئيسيين للحرب على الجغرافيا الفلسطينية وضد الديموغرافيا الفلسطينية على مدى العقود الثلاثة الماضية. إن برنامج نتتياهو السياسي ينكر وجود الفلسطينيين وحقوقهم. ويتطلب بقاءه السياسي حرباً لا نهاية لها وامتزاج الانتشار. ويواصل نتتياهو إعادة كتابة التاريخ بعد 75 عاماً من النكبة، قائلاً إن فلسطين كانت أرضاً قاحلة، بينما كان أكثر من مليون فلسطيني يعيشون في المدن ولديهم حياة ثقافية وسياسية في تلك الأرض، من أجل تبرير إطالة أمد النكبة ومحاولة إنهاء المهمة.

لقد سرنا على درب إنكار الوجود والقتل والتدمير مرات عديدة من قبل. إننا نسير على ذلك الدرب منذ 75 عاماً. فهل يعتقد أي شخص أنها فكرة جيدة الاستمرار على ذلك الدرب؟ أعلنت إسرائيل عدة مرات أنها تعاملت مع القضية الفلسطينية. نتتياهو نفسه أخبر العالم قبل بضعة أسابيع، هنا في الأمم المتحدة (انظر A/78/PV.10)، أنه لا يوجد ما يدعو للقلق، رافعا خريطة اختفت فلسطين من عليها تماماً. هل يعتقد أحد أنه تم التعامل مع الأمر؟ هل يعتقد أحد أن المزيد من

والإنجاز ومحاولة العيش حياة في ظروف مستحيلة ليوافق الموت مرة أخرى. ويكتشف العالم بشراً، على الرغم من الاعتداءات المتكررة وعقد ونصف من الحصار، حافظوا بطريقة ما على الأمل ونموه، وبنوا منازلهم ليروها بعد ذلك مدمرة، وبنوها ثانية ورأوها تدمر مجدداً، وبنوها مرة أخرى وبنوا حياتهم. وعلى الرغم من الخسارة والمعاناة، فقد تمكنوا من النهوض مرة أخرى من تحت الأنقاض ليوافقوا الموت مرة أخرى. وقد وجدوا طريقاً للعودة إلى الحياة ليروا الموت والدمار يلاحقناهم مجدداً. إلى متى يمكن أن يستمر ذلك؟

هذا ما تهاجمه إسرائيل - الأمل. وأكبر عدو لها هو حقيقة أن الشعب الفلسطيني لم يتخل عن الأمل ولا يزال لديه القدرة على النهوض. وتريد إسرائيل التأكد من أن الفلسطينيين في غزة ليس لديهم منازل يعودون إليها وأنه ليس لديهم حياة يعودون إليها. تريد إسرائيل التأكد من أن الحياة في غزة لم تعد ممكنة، بهدف واحد - ما يسمونه ”الهجرة الطوعية“. ما يعنيه ذلك هو أن 21 000 شخص قُتلوا - نصفهم تقريباً من الأطفال. وبالإضافة إلى النساء والأطفال، قُتل أيضاً العديد من الرجال الأبرياء. الهجرة الطوعية هي الاسم الرمزي للتهجير القسري. تلك هي الخيارات المتاحة للفلسطينيين - الدمار أو النزوح، الموت أو النزوح.

في بيت لحم، مسقط رأس يسوع، ألغيت الاحتفالات. ولكن في الواقع، جرى الاحتفال بالرسالة التي نقلها يسوع وجسدها بالوقوف والتكلم علناً دعماً للشعب الفلسطيني في غزة، ونيابة عن المظلومين، وأولئك الذين يعانون والذين يتحملون - كما كان سيفعل. وتتحمل بيت لحم نفسها نصيبها من الألم والمعاناة، فهي مشوهة بجدار وهي ضحية، شأنها شأن جميع مدن وقرى الضفة الغربية، لهجمات مستمرة من جانب المستوطنين وقوات الاحتلال. إن الواقع الذي يتحمله مسيحيو فلسطين أمر لا يطاق. إنه نفس الواقع الذي يتحمله جميع الفلسطينيين، بما في ذلك في الحي الأرمني في القدس الشرقية المحتلة، حيث يقاتلون من أجل هويتهم ووجودهم.

وقد أكد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بمناسبة صدور التقرير أمس عن الضفة الغربية، أن:

السيد إردان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): بصراحة، أنا مصدوم من جلوسي هنا اليوم. أنا مصدوم من محور تركيز هذه الإحاطة، ومصدوم من الأكاذيب الصارخة التي يتم نشرها، ومصدوم من التباين الشاسع مع الواقع القائم في الميدان. ولكن الأهم من ذلك كله، أنا مصدوم من استعداد مجلس الأمن لإضاعة وقته في التركيز على هذه الظاهرة المتطرفة الهامشية في وقت تحترق فيه المنطقة بأسرها. وفي المقابل، يُحاط السبب الحقيقي لاشتعال هذه النيران المستعرة بصمت مطبق في هذا المكان.

صباح أمس تحديداً، أطلقت صواريخ من لبنان باتجاه مراكز سكانية في حيفا وعكا في شمال إسرائيل. وقبل يومين، أطلقت صواريخ على مدينة كريات شمونة في شمال إسرائيل. وقبل ثلاثة أيام، أطلق حزب الله صواريخ موجهة مضادة للدبابات على كنيسة القديسة مريم في الجليل الغربي، مما أدى إلى إصابة 11 شخصا. ومع ذلك، فإن تلك الهجمات السافرة على المدنيين والبلدات والمدن والأماكن المقدسة لا تستدعي تنظيم جلسة إحاطة عاجلة هنا في المجلس. فهل تبدو هذه الهجمات وكأنها آثار جانبية ليس إلا؟ وهل يحدث هذا العنف من تلقاء نفسه بسحر ساحر؟ أليس من الواضح أن الإرهابيين الذين يمارسون الإبادة الجماعية يسعون إلى قتل مواطنين إسرائيليين كل يوم؟

ويسارع المجلس إلى إظهار تضامنه مع المدنيين في جميع أنحاء الشرق الأوسط طالما أنهم ليسوا إسرائيليين. وفي الواقع، لا يكاد يمر أسبوع من دون عقد جلسة بشأن حماية المدنيين في غزة، ولا يمر أسبوع من دون أن تدعو الأمم المتحدة ومسؤولوها إلى حماية لبنان وسورية. فلماذا إذن يلتزم المجلس بالصمت عندما يتعلق الأمر بالمدنيين الإسرائيليين الأبرياء الذين يستهدفهم حزب الله وحماس ومنظمات فلسطينية أخرى يوميا في شمال إسرائيل؟ ولماذا لم يدين إطلاق الصواريخ من لبنان وسورية واليمن؟

إن الحالة في شمال إسرائيل توشك على بلوغ نقطة اللاعودة. وفي كل يوم، يتعرض إسرائيليون أبرياء للهجوم. وإذا استمرت تلك الهجمات، فستكفل إسرائيل إيقاف تلك الأعمال الإرهابية عند حدها.

القتل والتدمير والحرمان من الحقوق سيضع حدا لهذه المسألة؟ إن الاعتراف بوجودنا وحقوقنا واحترامها هو السبيل الوحيد نحو السلام والأمن المشتركين. هذا هو هدفنا - السلام والأمن المشتركين.

كم من الظلم يمكن أن يتحملة شعب - كم من القتل، وكم من الإذلال، وكم من الألم؟ معاناتنا ليست حتمية. إنها من صنع الإنسان وصنع الاحتلال. إن عجز بعض القوى العالمية ليس أمرا حتميا. إنه من صنع أيدينا. هناك توافق دولي في الآراء. وهناك قانون دولي. إنهما لم يصاغا ضد أحد، ولكن من أجل مصلحة الجميع، ولا بد من تنفيذهما. وما زلنا ملتزمين بهما. ولكن يتعين أن يحميا شعبنا. لا يمكن أن يكون لدينا التزامات فحسب ونُحرم من حقوقنا، بينما يدعي الجانب الآخر لنفسه جميع الحقوق وليس الالتزامات. ليست هذه هي الطريقة التي يعمل وفقها القانون الدولي. ولا بد من تنفيذه، ونحن نشهد أمام أعيننا ما يؤدي إليه خرق ذلك القانون.

وإذ نقترّب من العام الجديد، جاءت 75 سنة وذهبت، وهناك شعب لا يزال محروما من أرضه ومن أبسط حقوقه الأساسية - لا يزال محتلا ومضطهدا ومقتولا. لقد صمد شعبنا أمام المجازر من قبل. وسيصمد أمامها مرة أخرى. لكن أولئك الذين قُتلوا لن يعادوا إلى الحياة. وهذه الندوب لن تلتئم أبدا. إن تأثير المجازر الإسرائيلية في غزة سيظل محسوسا لعقود. وهذا صحيح، بطبيعة الحال، ليس بالنسبة لأبناء الشعب الفلسطيني المثخنة أجسادهم بالجراح فحسب، ولكن أيضا في منطقتنا وفي جميع أنحاء العالم. وإذا لم يُسترد الأمل ولم تسد الحرية، فلا يمكن لأحد أن يتنبأ بالفصل التالي من هذه المأساة. لكن الجميع يعلمون أنه سيكون أسوأ.

وبينما يستقبل العالم عاما جديدا، تستمر المجازر في فلسطين ويستمر الظلم وتستمر المعاناة. كم عدد الأجيال الفلسطينية التي يتعين أن تعاني قبل أن نتمكن أخيرا من العيش في حرية وكرامة وسلام في أرض أجدادنا؟ لم نعد نريد أن نرى نكبتنا تكبر بل أن نتمكن أخيرا من رؤية أطفالنا يكبرون.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

ظل الفلسطينيون والبلدان العربية يسعون إلى إبادة إسرائيل. ألا يلمس أعضاء المجلس هذه العبثية؟ فمتى سيتصدون للعقوبات الحقيقية التي تعترض طريق السلام في منطقتنا؟

في الأسبوع الماضي، سُجلت أربع حالات عنف من جانب المتطرفين ضد فلسطينيين في يهودا والسامرة. وإذا نظرنا في الأرقام على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، فمن الواضح أن عنف المتطرفين يتراجع، بعكس ما تركز عليه هذه الإحاطة. وتدين إسرائيل جميع أعمال العنف. وقد أوضحت القيادة الإسرائيلية ذلك، خلافا لما قيل هنا اليوم. لقد أدنا ذلك. وإسرائيل لا تدين هذه الجرائم فحسب، بل تتخذ إجراءات صارمة لمكافحتها أيضا. فقد أُلقي القبض على الأشخاص وصدرت لوائح الاتهام، ونحن نبذل قصارى جهدنا لتقديم جميع الجناة إلى العدالة. ولكن هذه المسألة تبقى هامشية، وهي في تراجع. فلماذا يخصص المجلس إحاطة عاجلة بشأن هذا الموضوع في خضم الحرب؟ ولكن إذا أراد أعضاء المجلس مناقشة يهودا والسامرة - أو

الضفة الغربية، كما يسمونها - على الرغم من حرب مستعرة في الجنوب وأخرى تختمر في الشمال، فلنتحدث عن الظاهرة الواسعة الانتشار التي تهدد الحالة في يهودا والسامرة فعلا، ألا وهي الإرهاب الفلسطيني. ولنتحدث عن الأرقام. منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، نفذ إرهابيون فلسطينيون 1 028 عملية إطلاق نار وطعن وهجمات بأجهزة متفجرة يدوية الصنع ضد إسرائيليين. وفي الفترة نفسها، سُجل 2 118 هجوما بإلقاء الحجارة والقنابل الحارقة شنه إرهابيون فلسطينيون على إسرائيليين. هذا هو الواقع. وفي أقل من ثلاثة أشهر، وقع أكثر من 3 000 هجوم إرهابي فلسطيني - أي أكثر بـ 15 مرة من عدد حوادث عنف الإسرائيليين المتطرفين في الفترة الزمنية نفسها. وخلال عام 2023، نُفذ حوالي 8 000 اعتداء إرهابي فلسطيني ضد إسرائيليين في يهودا والسامرة. ومع ذلك، ووفقا لتقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن هذه الهجمات لا وجود لها تقريبا.

إنهم يكذبون على المجلس، لأن الحقيقة، بالنسبة للأمم المتحدة ووكالاتها، مسألة ذاتية. وهذا ليس الحال فيما يتعلق بالإرهاب

فلماذا لم يجاهر أعضاء المجلس بأصواتهم؟ ولماذا لم يطالبوا لبنان باتخاذ إجراءات لمنع الهجمات الإرهابية التي تُنفذ من أراضيه؟ ولماذا لا تلتزم الأمم المتحدة الصمت في وجه الإرهاب إلا عندما يكون موجها ضد إسرائيل؟ لقد نزح ما يصل إلى 50 000 مدني إسرائيلي على طول الحدود الشمالية بسبب الهجمات التي يشنها حزب الله من لبنان بدعم من إيران. وتشكل تلك الهجمات انتهاكا صارخا لسيادة إسرائيل والقانون الدولي وقرارات المجلس، ولا سيما القرار 1701 (2006).

وأكرر، إذا استمرت تلك الهجمات، فستشهد الحالة تصعيدا وقد تؤدي إلى حرب شاملة. يجب محاسبة لبنان على العدوان الذي يُشن من أراضيه. واسمحوا لي أن أكون واضحا مرة أخرى - إن إسرائيل ستدافع عن نفسها. لقد حذرت المجلس مرات لا تحصى وبعثت له برسائل في هذا الصدد، ولكن بدلا من مناقشة هذا التهديد الواضح والمائل لأمن الشرق الأوسط، ها نحن نجتمع هنا مرة أخرى لمناقشة مسألة هامشية تمثل نتيجة للنزاع، ولكنها ليست سببه الجذري.

إن إسرائيل تخوض حاليا حربا من أجل مستقبلها ذاته ضد إرهابيي حماس الذين يمارسون الإبادة الجماعية والذين ارتكبوا أكبر مذبحه بحق الإسرائيليين. وبعد مرور أربعة وثمانين يوما على ذبح 300 1 إسرائيلي، وبينما لا يزال 129 محتجزين كرهائن في أنفاق الرعب التابعة لحماس، لم تصدر عن المجلس بعد ولو إدانة لهجوم حماس النازي. فهل يعتقد المجلس حقا أن العمل المشين الذي اقترفته حفنة من المتطرفين الإسرائيليين هو العقبة الحقيقية أمام الحل؟ وهل هذا هو الموضوع الذي ينبغي أن يركز عليه المجلس اليوم - أعمال العنف، ومعظمها عبارة عن أضرار لحقت بممتلكات، التي تقمعها قوات الشرطة الإسرائيلية إلى أقصى حد يسمح به القانون؟ إن الصواريخ تنهمر على شمال إسرائيل وجنوبها، وعائلات بأكملها تحرق حية على يد حماس - داعش، ولكن العنف الذي يمارسه المتطرفون هو العقبة أمام السلام؟

لم يكن من إسرائيليين في الضفة الغربية في عام 1948. ولم يكن من إسرائيليين في الضفة الغربية في عام 1967. ومع ذلك،

حلول حقيقية لمكافحة المنظمات الإرهابية القاتلة، يركز المجلس على عمليات إسرائيل لمكافحة الإرهاب في يهودا والسامرة. ولذلك أريد أن أوضح الحقائق.

كل عملية من العمليات العسكرية الإسرائيلية في يهودا والسامرة لها هدف واحد وهدف واحد فقط: إبطال مفعول قنابل الإرهاب الموقوتة. إن أكثر من 80 في المائة من القتلى الفلسطينيين خلال عمليات إسرائيل لمكافحة الإرهاب هم إرهابيون معروفون ومسلحون. لدينا أسماؤهم، لكن الأمم المتحدة ترفض التأكد من هذه الحقائق. ويقبل المجلس على الفور الأرقام التشهيرية المنفصلة عن سياق الحرب ضد الإرهاب.

ونتيجة للمهمة التي تم القيام بها هذا الأسبوع في طولكرم - وهي مثال واحد فقط - والتي استهدفت البنية التحتية الإرهابية للجهاد الإسلامي الفلسطيني وحماس، صادرت قوات الدفاع الإسرائيلية العديد من الصواريخ والأسلحة وكشفت عن مختبر للمتفجرات. هل يعتقد الأعضاء أن إسرائيل بدخولها تلك المدن الفلسطينية ترغب في المخاطرة بحياة جنودها؟ هل يعتقد الأعضاء حقا أن إسرائيل تريد تعريض قواتها للأذى؟ بالطبع لا.

ومن المحزن أن السبب الوحيد لاضطرار إسرائيل إلى تنفيذ تلك العمليات هو أن السلطة الفلسطينية ترفض استئصال الإرهابيين الجهاديين بنفسها. ستدافع إسرائيل عن نفسها دائما. وستتخذ دائما إجراءات ضد التهديدات التي يتعرض لها مواطنونا، تماما كما يفعل أي بلد آخر. فإذا وقفت السلطة الفلسطينية مكتوفة الأيدي، فإن إسرائيل ستصرف.

إذا كان المرء محايدا حقا، فإن الحقيقة بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بسيطة للغاية. وقد لخصت رئيسة الوزراء الإسرائيلية السابقة، غولدا مائير، الأمر في الماضي بوضوح تام.

”إذا ألقى العرب“ - الفلسطينيون في حالتنا - ”أسلحتهم اليوم، فلن يكون هناك المزيد من العنف. وإذا ألقى اليهود أسلحتهم اليوم، فلن تكون هناك إسرائيل بعد ذلك“.

الفلسطيني في يهودا والسامرة فقط، بل في غزة أيضا وحيثما يمارس إرهاب فلسطيني ضد الإسرائيليين. والأمم المتحدة إما تشوه الحقائق المتعلقة بضحايا الإرهاب الإسرائيليين أو تتجاهلها. والأمم المتحدة هي أحد المحركات الرئيسية للظواهر المرضية التي نشهدها الآن. فما بين إنكار الفظائع التي جرت في 7 تشرين الأول/أكتوبر وإنكار عمليات الاغتصاب والعنف الجنسي التي ارتكبتها حماس، تتواطأ الأمم المتحدة مع المنظمات الإرهابية والمعادين للسامية - لأن أرواح الإسرائيليين، بالنسبة للأمم المتحدة، لا تهم. فلماذا تُقبل أرقام الضحايا التي قدمتها وزارة الصحة التابعة لحماس فوراً ومن دون تمحيص في هذه القاعة، في حين يلزم التحقق من صحة الأدلة الإسرائيلية على فظائع حماس وفق عملية التحقق الثلاثية الصارمة التي تتبعها الأمم المتحدة؟

وبينما نقوم بإحصاء جرحانا ومفقودينا وقتلانا في أعقاب مذبحه 7 تشرين الأول/أكتوبر، نتعلم مرة أخرى كم يستغرق إعداد قائمة دقيقة وموثوقة بالخسائر في صفوف المدنيين من وقت، حتى باستخدام أكثر القدرات تطورا.

ومع ذلك فإن ما يسمى بوزارة الصحة التابعة لحركة ”حماس“ قادرة دائما على أن تحدد على الفور عدد الجرحى أو القتلى بعد كل حادث. ألا يدفع ذلك الأعضاء إلى التساؤل عما إذا كانت هناك أي حقيقة في أرقام حماس، والتي تسارع الأمم المتحدة إلى ترددها؟

ليس لدى الأمم المتحدة نظام للتحقق من أكاذيب الإرهابيين. لقد قلت ذلك من قبل وأقوله الآن مرة أخرى. بالنسبة للأمم المتحدة، إرهابيو الإبادة الجماعية هم أكثر جدارة بالثقة من ديمقراطية إسرائيل الملتزمة بالقانون. وبالنسبة للأمم المتحدة، آلاف الهجمات الإرهابية ضد الإسرائيليين في الضفة الغربية وأماكن أخرى ليست مهمة بما يكفي للإبلاغ عنها، في حين تصبح الحالات الهامشية للعنف المتطرف محور التركيز الرئيسي لإحاطة عاجلة للمجلس. هذا التحيز المؤذي لوكالات الأمم المتحدة لا يعرف في الحقيقة حدودا.

لقد تم تحويل هذا الجهاز إلى سلاح لوصم الجانب الذي يدافع عن نفسه ضد الإرهاب بوصفه مصدر المشكلة. وبدلاً من تقديم

أعتقد أن الجميع هنا يعرفون ذلك في قرارة أنفسهم.

منذ أن اعتمدت الأمم المتحدة خطة التقسيم في عام 1947، كل عدو لإسرائيل ألقى أسلحته واختار العيش جنباً إلى جنب معنا قوياً بالتعايش والسلام على الفور. وليس من قبيل المصادفة أن يستمر الصراع مع الفلسطينيين حتى يومنا هذا. إن استمراره ليس بسبب العمليات العسكرية الإسرائيلية؛ وليس بسبب العنف المتطرف. إنه فقط بسبب الإرهاب الفلسطيني والتخريب الفلسطيني ضد حقنا في الوجود كدولة يهودية. إن الشر المطلق لحركة حماس هو الذي يفضل إبادة إسرائيل بينما تضطهد الحركة أبناء غزة. إنها سياسة الدفع مقابل القتل التي تنتهجها السلطة الفلسطينية وتلقينها للجهاد. كما أنه من المحزن أن الأمر يتعلق أيضاً بعدم اكتراث الأمم المتحدة ومجلس الأمن بجرائمهم الشنيعة. يرفض المجلس مراراً وتكراراً التصدي للعقوبات الحقيقية ويواصل تكريس الوقت والطاقة للمناقشات التي لن تؤدي ثمارها. إنه أمر محزن حقاً.

إن المجلس يعاني من تأثير ضوء الشارع. فما هو هذا التأثير، قد يتساءل الأعضاء؟ سأذكرهم: رجل مخمور يتعثر تحت ضوء الشارع ليلاً وهو يبحث عن مفاتيحه التي فقدوها. يقترب منه شرطي ويبدأ في مساعدته في البحث. بعد بضع دقائق، يلتفت الشرطي إلى الرجل ويقول: "لا أستطيع رؤية مفاتيحك في أي مكان". هل أنت متأكد من أنك فقدتهم هنا، تحت مصباح الشارع؟ يلتفت الرجل إلى الشرطي ويقول: "لا، لقد فقدتهم في الحديقة هناك على الطريق. أنا أبحث عنهم هنا فقط لأن هذه المنطقة ليست مظلمة".

وهكذا يتم باستمرار جر أعضاء المجلس تحت ضوء الشارع. وتشويه وكالات الأمم المتحدة يجرمهم أيضاً تحت نفس ضوء الشارع. ولكن لا يوجد شيء يمكن العثور عليه تحت ضوء الشارع هذا - فما الأمر سوى أنه أسهل عليهم أن يقضوا وقتهم تحته. واليوم، سحبت جامعة الدول العربية الأعضاء إلى هنا مرة أخرى لإعطائهم الانطباع بأن جوهر الصراع ليس الإرهاب الفلسطيني، بل أعمال الدفاع عن النفس التي تقوم بها إسرائيل ضد الإرهاب الفلسطيني.

وبدلاً من إضاعة وقت المجلس الثمين في مناقشة السبيل الوحيد لحل الصراع، تتم إحاطتهم من قبل مقدمي إحاطات منحازين بشدة ضد إسرائيل. ولم يدع المجلس قط أي شخص يقدم إحاطة يكون محايداً حقاً أو يمكنه أن يقول كلمة انتقاد واحدة ضد السلطة الفلسطينية أو القيادة الفلسطينية. ولهذا يُقال للأعضاء زوراً إن أعمال إسرائيل هي العقبة أمام السلام، في حين لا يكاد يرد حتى ذكر الإرهاب الفلسطيني، ناهيك عن مناقشته أو التعامل معه.

وإذا كانت القضية النبيلة للمجلس هي إحلال السلم والأمن في الشرق الأوسط، أقترح أن يبدأ بالحالة الراهنة، أي حماس وحزب الله وأسيادهما الإيرانيين المحركين لهم وجميع الجهاديين الآخرين دعاة الإبادة الجماعية الذين يهددون الاستقرار في المنطقة. لا يوجد سوى حل واحد للإنتهاء الفوري للحرب في غزة: يجب على إرهابيي حماس تسليم أنفسهم وإطلاق سراح جميع الرهائن. هذا هو الحل الوحيد، وهذا هو بالضبط ما ينبغي للمجلس أن يركز على تحقيقه. هل يمكن للمجلس أن يتحد لدعم هذا الحل؟ للأسف لا. فلا يمكن للمجلس حتى أن يجتمع لإدانة الفظائع التي ارتكبت في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

من المحزن أن نرى المجلس لا يتخذ أي خطوات بناء لإنهاء الحرب في غزة، ولكن من المؤلم بشدة أن نرى تقاعس المجلس عن تحرير رهائننا من حماس. ومن المخزي أن معاناة الأبرياء - النساء والرضع والشيخوخة - الذين اختطفوا من أسرهم تصبح أمراً هامشياً للمجلس والأمين العام واللجنة الدولية للصليب الأحمر وجميع هيئات الأمم المتحدة.

وأكرر أن الدعوة إلى إطلاق سراح الرهائن ليست كافية. فيتعين على العالم أن يتذكرهم كل يوم. إنهم لم يرتكبوا أي جريمة، والآن هم محبوسون في نفق إرهابي مظلم في غزة. وبينما قد تختار الأمم المتحدة اللامبالاة، فإن إسرائيل لن تتوقف حتى نعيدهم إلى ديارهم. لن ننسى رهائننا. يجب على العالم وأهل غزة أن يعرفوا أسماءهم لكي يتذكروا سبب استمرار الحرب في غزة واستمرارها حتى نعيد جميع الرهائن إلى الوطن.

ناتافونغ بينتا، سودثيساك رينثالاك، باناوات ساياتاسو، واتشارا سريوان، ساثيان سواناكام، بونغساک ثنا.

هؤلاء هم رهائننا، ولن نتوقف عن القتال أبداً من أجلهم. فنحن نقاتل من أجل إطلاق سراحهم، وينبغي لأعضاء المجلس أن يفعلوا الشيء نفسه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود بداية أن أقول إنه لم تُعقد جلسة لمجلس الأمن حول هذا الموضوع لم يطالب خلالها المجلس بشكل جماعي بالإفراج العاجل عن جميع الرهائن المحتجزين في قطاع غزة. وفي الواقع، طالب القرار الذي اتخذته المجلس الأسبوع الماضي (القرار 2720 (2023))، الذي صاغته دولة الإمارات العربية المتحدة، بالإفراج العاجل عنهم وإتاحة إمكانية حصولهم على الخدمات الطبية على الفور.

وأود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات هنا اليوم على بياناتهم القوية التي تؤكد أسباب دعوة الإمارات العربية المتحدة إلى عقد هذه الجلسة العاجلة بشأن إمكانية تطبيق حل الدولتين وتحقيق الاستقرار في منطقتنا. يتضح من هذه الحرب الأخيرة التي تشكّل جزءاً من نزاع مستمر منذ عقود أننا نقف أمام مفترق طرق. ويتعين على العديد من البلدان الممثلة في هذه القاعة، بما فيها بلدي، أن تتخذ قرارات جريئة وربما غير مريحة في هذه اللحظة. والبدل هو أن يمتد الجحيم المستعر في غزة إلى الضفة الغربية وإسرائيل ولبنان وأجزاء أخرى من الشرق الأوسط. وقد تبين لنا غزة في عام 2023 القدرة الهائلة للبشر على التسبب في أهوال لا توصف لغيرهم من البشر. وفاقمت المنظومات العسكرية المتقدمة بشكل يفوق الخيال حجم ووتيرة الموت والدمار. إننا أمام حرب يخوضها المتطرفون ممن يغذون نزعة التطرف لدى الشباب في المدارس والجامعات والشوارع في الشرق الأوسط وخارجه.

منذ الهجمات المروعة التي تعرضت لها إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر والحرب التي أعقبتها، قيل لنا داخل هذه القاعة وخارجها

لن نتوقف أبداً عن القتال من أجل رهائننا، وأريد أن أقرأ أسماءهم هنا: تامير أدار، ألون أهال، يوسف حاييم أوحانا، درور أور، أفيناتان أور، تومر يعقوب أحماس، غاي إيلوز، محمد الأطرش، ليري إلباغ، إسحاق إلغار، يوسف الزيادانة، حمزة الزيادانة، عيدان ألكسندر، فرحان القاضي، رونين أنغيل، ماتان أنغرس، أفيغ أنسيلي، نوا أرغمان، كارينا أرييف، إلкана بوهبوت، ياغيف بوخستاف، أميت بوسكيلا، كفير بيباس، ياردن بيباس، أرييل بيباس، أوهاد بن عامي، رون بنيامين، أغام بيرغر، كيريل برودسكي، ساهار باروخ، أرييل باروخ، روم براسلافسكي، زيف بيرمان، غالي بيرمان، ألموغ مئير جان، ران غيلي، ماني غودار، هيرش غولدبرغ بولين، أورين غولدين، رومي غونين، مايا غورين، دانيلا غلبوا، غال جلبوع دلال، إسحاق غيلرينتر، كارمل غات، شاكيد دهان، إيفياتار ديفيد، إميلي داماري، أوز دانيال، أوري دانيو، ألكسندر دانسيغ، ساغي ديكال تشين،

يائير هورن، إيتان هورن، عنبار هيمن، لويس هار، مكسيم هيركين، أمير ونكارت، شلومي زيف، آرييه زلمانوفيتش، جاد حاغاي، تل حيمي، عساف حمامي، إيتاي تشين، ألكسندر تروبانوف، دوليف يهود، أرييل يهود، أوهاد يهلومي، يائير يعقوب، إيدن يروشالمي، نمرود كوهين، إيليا كوهين، سيغيف كالفون، رافيد آري كاتس، ألكسندر لوبانوف، نعمة ليفي، إيتان ليفي، أور ليفي، شاي ليفنسون، شاني لوك، إيلياكيم ليبمان، جودي لين وايشتاين، عوديد ليفشيتس، غادي موشيه موزيس، أبراهام موند، إيتان مور، عومري ميران، شلومو منصور، يورام ميتزجر، إيلاهو مارغاليت، سيمون مارمان، عمر ماكسيم نيوترا، ميشيل نيسينباوم، تامير نمرودي، إيتاي سفيرسكي، كيث سيغل، شيري سيلفرمان بيباس، جوناتان ساميرانو، ألموغ ساروسي، تساتشي إيدان، نداف بوبلويل، حاييم ببيري، دانيال شمعون بيريز، ماتان زانغواكر، أندريه كوزلوف، ديفيد كونيو، أرييل كونيو، عميرام كوبر، بار كوبرشتاين، عوفرا كيدر، عوفر كالديرون، إلعاد كاتسير، ليئور روديف، تال شوهام، دورون شتاينبريشر، عمر شيم طوف، يوسي شرابي، إيلاهو شرابي، أوريون هرنانديز رادو، ببين جوشي، سوراساك لامناو، جوشوا لويتو موليل، سونثايا أكراسري،

من هذا القبيل، وإلا فكيف يمكن للفلسطينيين الذين يتعرضون لمذبحة الحرب دون كايح أن يستديروا ويمدوا أيديهم للتصالح على جثث أقاربهم وأنقاض منازلهم؟

لقد أوضح الراحل إسحاق رابين أن تقديس الحياة البشرية، كما يأمر سفر الأسفار، لا يتطلب دروعا واقية أو دبابات أو طائرات أو تحصينات خرسانية، بل يتطلب إحلال السلام. وبعد مرور أقل من عام على ذلك، قتله متطرف بعد مسيرة في وسط تل أبيب، رفع خلالها الآلاف الأعلام الإسرائيلية والفلسطينية معبرين عن توقعهم إلى تقديس حياتهم وحياة جيرانهم. وتعلمنا جميعا، وإن تأخر البعض عن الآخرين، أننا لا نستطيع أن نجعل الإسرائيليين أو الفلسطينيين يختارون ما نريدهم أن يفعلوه. ومع ذلك، فبإمكاننا نحن أن نختار. فبوسعنا أن نختار أن نعترف بأننا جميعا نعرف حقا أن ما يحدث في غزة لا يستوفي تعريف عبارة الدفاع عن النفس في هذه اللغة أو في أي لغة أخرى. وبإمكاننا أن نختار تقديم التضحيات الصعبة والضرورية من أجل تحقيق السلام والأمن لضمان عدم اندلاع الحرب مجددا أبدا بمجرد توقفها. وبوسعنا أن نختار فرض تبعات سياسية وقانونية ومالية رادعة للأنشطة التوسعية من جانب المستوطنين المتطرفين ولعنفهم الذي يعصف بالضفة الغربية. وبإمكاننا أن نختار أن ندرك أنه لكي يتسنى للوطن اليهودي أن يحقق حقا تطلعاته التأسيسية، لا يمكن بناؤه فوق الاحتلال. وبوسعنا أن نختار حرمان المتطرفين وداعميهم العديدين - أيا كانت حجته أو مظهرهم - من شرعية تولي القيادة والحصول على دعمنا. وبإمكاننا أن نختار أن نفهم أن يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر أثار لحظات من الخوف العميق والشعور بالضعف بين اليهود في إسرائيل وجميع أنحاء العالم. وبوسعنا أن نختار أخيرا التمسك بوعد "أن ذلك لن يتكرر أبدا" وكفالة عالميته. وبإمكاننا أن نختار أن نتعلم الدروس من هذا الدليل القديم ونرفض السماح بأن تُفتح صفحاته مرة أخرى لنقش المزيد من الكراهية والمظالم على مدى أجيال.

لم يكن هناك شيء في هذا النزاع حتميا. وليس هناك شيء حتمي فيما يتعلق بما سيؤول إليه الأمر. ففي كل لحظة، كان، ولا يزال، هناك خيار. بيد أن علينا أن نتخذ تلك القرارات الآن وأن نوظف الشجاعة

إن الدفاع الإسرائيلي عازم على أن يحقق هدفا محددا بوضوح مع الالتزام بقواعد الحرب لأن هذا هو ما تفعله الديمقراطيات. وبعد مرور قرابة ثلاثة أشهر ومقتل 21 000 فلسطيني، تبين أن تلك الإعلانات والالتزامات ليست سوى مغالطة. إننا جميعا على اتصال متكرر مع العاملين في المجال الإنساني على الأرض في غزة وجميعنا هنا على علم برواياتهم البائسة، التي لا يطاق سماعها فما بالك بعيشها. إن المدنيين يتحركون جيئة وذهابا في هذا الشريط من الأرض في بحث يائس وغير مجد عن الأمان، وغالبا ما يُقتلون في أثناء ذلك. وتُلقى ذخائر تزن ألفي رطل - قنابل لم تُستخدم منذ نصف قرن - على قطاع غزة، مما يهدد حياة أكثر من مليوني فلسطيني، ويجب أن يقال أيضا، حياة أكثر من 129 رهينة لا يزالون في القطاع.

وفي مواجهة هذه المذبحة، اكتشفنا جميعا من جديد الضرورة العاجلة إلى تحقيق حل الدولتين كونه السبيل إلى الخروج من هذه الحالة. غير أن التقيظ مجددا للمسؤولية التاريخية والأخلاقية لا بد أن يتجلى في اتخاذ إجراءات حاسمة، مع وضع ضمانات واضحة للحفاظ على المسار الصحيح. ولا بد من إدراك أن العنف الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية هو نقطة النهاية المنطقية لمشروع استيطاني ما فتئ يبتلع الأراضي الفلسطينية منذ عقود. ومن الجلي في ظل مقتل أكثر من 300 شخص في الضفة الغربية، من بينهم 80 طفلا، وتصاعد التوغلات الإسرائيلية في البلدات والمدن الفلسطينية، أننا بصدد رؤية تحولات جذرية أكثر بكثير من تلك التي تحدث في غزة وحدها.

وعندما يدعي القادة بفخر أن مشروع حياتهم يتمثل في الحيلولة دون تحقيق حل الدولتين وعندما يدعون علنا إلى طرد الفلسطينيين من أراضيهم وعندما يهددون بشكل روتيني بلدانا أخرى بأنها ستلقى مصيرا مماثلا لمصير غزة، يجب أن ندرك هنا ضرورة إعادة ضبط المسألة بشكل جوهري. إن هذه الحرب مختلفة بالفعل، ولا بد أن تكون الطريقة التي تنتهي بها مختلفة. ولا بد أن يكون هناك وجود دولي لرصد وقف إطلاق النار حتى يصمد. ويجب أن تكون هناك خطة للانفصال تبدأ بإقامة دولة فلسطينية، لا أن تنتهي بها. ويلزم اتخاذ خطوات جريئة

ولكن واضح: إن حلا يقوم على وجود دولتين، حيث يعيش الإسرائيليون والفلسطينيون جنبا إلى جنب في سلام، هو الطريق إلى تحقيق السلام. وذلك الطريق إلى السلام ليس طريقا سلسا أو سريعا. كما إن البناء المستمر للمستوطنات وزيادة أعمال العنف في الضفة الغربية يزيد هذه الرحلة الصعبة صعوبة. وبالإضافة إلى ذلك، نعلم أيضا أن استمرار سيطرة حماس - وهي جماعة كرس وجودها كله للقضاء على إسرائيل - على غزة يقف عائقا في الطريق المؤدي إلى حل قابل للتطبيق يقوم على وجود دولتين يُضمن فيه أمن إسرائيل ويتمكن فيه الشعب الفلسطيني من تحقيق تطلعاته بالكامل.

وإن نعمل من أجل تحقيق سلام دائم، يجب علينا جميعا أن نواصل التنديد بالخطاب المُجرّد من الإنسانية، الذي لا يزال مستمرا بمستويات تنذر بالخطر من جميع الأطراف، وإدانتته. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر للإرهاب أو الهجمات على المدنيين، وندين تمجيد حماس المروع للعنف. ومع ذلك، لا يستطيع بعض أعضاء المجلس أن يدينوا الهجمات الإرهابية الوحشية التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. إنه أمر شائن ويمس كرامة المجلس. وعلاوة على ذلك، من اللافت للنظر أنه حتى عندما نسمع، مرة أخرى، بلدانا كثيرة تحت على إنهاء هذا الصراع، الأمر الذي نود أن نراه جميعا، فإننا نسمع مطالب قليلة جدا على حماس بالكف عن الاختباء وراء المدنيين، وإلقاء أسلحتها والاستسلام. كيف يكون ممكنا أننا نسمع القليل من المطالب توجه إلى حماس؟ إننا جميعا بحاجة إلى الضغط على حماس للقيام بما هو ضروري لإنهاء الصراع الذي بدأته.

وذلك يقودني إلى الحالة الإنسانية الأليمة التي يواجهها الشعب الفلسطيني. وقد رفع المجلس صوته الأسبوع الماضي، عندما اتخذ قرارا يركز على العمل الإنساني (القرار 2720 (2023))، بشأن هذه الأزمة، وأوضحنا أنه يجب زيادة المعونة ويجب دعم وحماية الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في الميدان. ونحن الآن بحاجة إلى أن نرى تلك الكلمات تتحقق على الأرض. ومن جانبنا، ستواصل الولايات المتحدة القيادة والعمل مع الشركاء الإقليميين والمنظمات الإنسانية والأمم المتحدة لإيصال المساعدات إلى أيدي المحتاجين.

الجماعية للبلدان داخل هذه القاعة وخارجها لتغيير المسار. وعلينا أن نوفر رؤية أمل بديلة في مواجهة التطرف العدمي المستعر الذي يرغب في أن يرى هذه الموجة تبتلع منطقتنا بأكملها.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الثلاثة على الملاحظات المفيدة التي قدموها هذا الصباح.

تتشاطر الولايات المتحدة القلق إزاء الزيادة الحادة في أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون المتطرفون في الضفة الغربية والعدد غير المسبوق من القتلى في صفوف الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

نعلم أن عام 2023 كان العام الأكثر دموية بالنسبة للفلسطينيين في الضفة الغربية. وكما قلنا مرارا، فإن أي خسارة في أرواح المدنيين - سواء كانوا من الأفراد الذين قتلهم إرهابيو حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر في إسرائيل أو من الفلسطينيين الذين قُتلوا في الضفة الغربية أو غزة - تشكّل مأساة. وتواصل الولايات المتحدة التأكيد للحكومة الإسرائيلية على أهمية منع العنف الذي يمارسه المستوطنون المتطرفون، علاوة على التحقيق مع مرتكبي أعمال العنف ومحاسبتهم.

وتحقيقا لتلك الغاية، ستواصل الولايات المتحدة تطبيق القيود المفروضة على إصدار التأشيرات على النحو المعلن في 5 كانون الأول/ديسمبر، مستهدفة الأفراد الذين يُعتقد أنهم شاركوا في تقويض السلام أو الأمن أو الاستقرار في الضفة الغربية أو ساهموا في ذلك بقدر كبير. واتخذنا بالفعل خطوات لفرض قيود على إصدار التأشيرات لعشرات الأفراد بموجب تلك السياسة. وتلك القيود تعزز إيمان الولايات المتحدة الراسخ بأن المضي قدما ببناء المستوطنات في الضفة الغربية يقوض احتمالات قيام دولة فلسطينية في المستقبل وحل قائم على وجود دولتين - شأنه في ذلك شأن أي أعمال تقوض الاستقرار في الضفة الغربية، بما في ذلك الهجمات التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين والهجمات الفلسطينية على الإسرائيليين. وكما قال الرئيس بايدن مرارا وتكرارا، فإن تلك الهجمات غير مقبولة.

الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن إدانة هجمات الحوثيين على سفن الشحن التجارية في البحر الأحمر وخليج عدن. وندعو المجلس إلى أن يتكلم بصوت عال وأن يتخذ إجراء ضد تلك الهجمات من دون تأخير. ويساورنا القلق أيضا إزاء تجدد العنف على طول الحدود بين إسرائيل ولبنان، ونشدد لعلنا الحكومتين على ضرورة معالجة الحالة من خلال الدبلوماسية بدلا من استخدام العنف. ونواصل إدانة دعم إيران للجماعات الشريكة وتلك التي تعمل بالوكالة عنها في جميع أنحاء المنطقة.

إننا نجتمع قبل يومين فقط من العام الجديد. وكان العام الماضي، وخاصة الأشهر القليلة الماضية، صعبا ومؤلما للغاية - بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين أولا وقبل كل شيء، ولكن أيضا بالنسبة لنا جميعا، من شاهدنا صورا مدمرة للمعاناة تتدفق عبر شاشاتنا. ويجب أن يكون هدفنا في السنة المقبلة هو العمل من أجل التوصل إلى سلام دائم وحل قائم على وجود دولتين حتى لا يضطر الجيل التالي، والأجيال القادمة، إلى المرور بتجربة الدمار الذي خلفه العام الماضي، ويتمكن في نهاية المطاف من العيش جنبا إلى جنب في دولتين خاصتين بهما، مع اتخاذ تدابير أمن وحرية وفرص وكرامة متساوية.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الإمارات العربية المتحدة على عقد هذه الجلسة. كما نشكر مقدمي إحاطاتنا - السيد خالد الخياري والسيد مروان المعشر والسيد إيتاي إيشيتان - على إحاطاتهم المهمة والقيمة.

إننا نتابع بقلق الحالة في الضفة الغربية، التي لا تزال متوترة جدا وحيث تجري، على خلفية التطهير المميت الذي تقوم به إسرائيل لقطاع غزة، هجمات لا تقل وحشية من جانب المستوطنين المتطرفين وغارات عنيفة من قبل قوات الأمن الإسرائيلية. وذلك لا يهدد بتوسيع نطاق الكارثة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة فحسب، بل يهدد أيضا بتوسع الأزمة إلى المنطقة بأسرها. فأمن لبنان وسورية في خطر. وبالإضافة إلى ذلك، يثير العنف حول القطاع توترات في العراق واليمن، بينما تواجه مصر والأردن مخاطر غير مسبوقة لنزوح جماعي للفلسطينيين من غزة والضفة الغربية.

وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بتعيين السيدة زيغريد كاغ، التي ستعمل كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة. فهي تتميز بعمق الخبرة ولها علاقات في المنطقة لبدء العمل على الفور. وننتقل إلى التنسيق الوثيق مع السيدة كاغ والأمم المتحدة بشأن الجهود الرامية إلى تسريع وتيسير إيصال الإغاثة الإنسانية المنقذة للحياة إلى المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون في غزة. ونتوقع أيضا أن تضطلع، وفقا لموقعها الوظيفي، بدور هام في تنسيق جهود إعادة الإعمار في غزة. وما زلنا ننتقل إلى إسرائيل لتمكين الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من توزيع المساعدات داخل غزة، بما في ذلك من خلال آلية تقادي تضارب واتصالات سلكية ولاسلكية قوية وسريعة الاستجابة. وينبغي أن يكون لهذه الخطوات تأثير ملموس إذ أننا ننتقل إلى زيادة تدفقات المعونة إلى غزة.

وشدد قرار الأسبوع الماضي أيضا على أنه يجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني. وكما أوضحنا مرارا وتكرارا، فإن ذلك يشمل إسرائيل، التي ينبغي لها أن تتخذ إجراءات إضافية لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين. وكما أشار الوزير بليكن الأسبوع الماضي، من الواضح أن الصراع يحتاج إلى الانتقال إلى مرحلة أقل حدة، ونود أن نرى تحولا إلى عمليات أكثر استهدافا مع عدد أقل من القوات تركز على التعامل مع قيادة حماس وشبكة الأنفاق. فسيساعد ذلك التحول في الحد من الضرر الذي يلحق بالمدنيين.

وبطبيعة الحال، هناك بعد إنساني هام آخر للصراع هو حالة الرهائن. وظلت إسرائيل واضحة في أنها سترحب بالعودة إلى هدنة والإفراج عن المزيد من الرهائن. لذلك تظل حماس مشكلة. فقد نكثوا بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم خلال الهدنة الأولى لإطلاق سراح الرهائن، ونحن نتساءل عما إذا كانوا في الواقع على استعداد لاستئناف ذلك الجهد. ونظل منخرطين في الجهود الرامية إلى تأمين هدنة أخرى وإخراج رهائن مرة أخرى من غزة.

وأخيرا، تكرر الولايات المتحدة التأكيد على أنه ينبغي للجهات الفاعلة الإقليمية ألا تسعى إلى توسيع نطاق هذا الصراع. ونشارك

إلى عرقلة أي عملية تسوية في الشرق الأوسط والتغطية على أي خطوات تتخذها حليفها في المنطقة، إسرائيل. والواقع أن الولايات المتحدة هي اليوم الدولة الوحيدة في العالم، باستثناء إسرائيل، التي تعارض توافق الآراء الدولي على أنه لا بديل عن وقف الأعمال القتالية لأسباب إنسانية في غزة.

ونتيجة لذلك، ومنذ بداية الأزمة، اعتمد المجلس قرارين غير فعالين، هما القراران 2712 (2023) و 2720 (2023)، اللذان أضعفتها واشنطن وجعلتهما يفتقران إلى أي مطالبة مباشرة للأطراف بوقف إطلاق النار - وهو أمر دعا إليه رؤساء الوكالات الإنسانية الدولية والأمن العام غوتيريش مرارا وتكرارا. ومن دون أي تردد، حذفت الولايات المتحدة أي مقاطع من هذا القليل عندما بدأت الوفود المفاوضات لأول مرة. ولم يسمح الأمريكيون إلا بصياغة ضعيفة جدا لا تمنع بأي حال من الأحوال استمرار العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة. ونتيجة لذلك، وبسبب خطأ الولايات المتحدة وحدها، لم يتمكن المجلس، وهو هيئة الأمم المتحدة الرئيسية لصون السلام والأمن الدوليين، من الوفاء بولايته المباشرة على مدى ثلاثة أشهر حتى الآن. وتكشف هذه الحالة غير المقبولة عن المعايير المزدوجة الواضحة لزملائنا الأمريكيين فيما يتعلق بالأزمات في غزة ومناطق أخرى من العالم.

وامتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على كلا القرارين استجابة لنداءات الممثلين الفلسطينيين والعرب. وفي الوقت نفسه، نعتز بعلاقتنا الوثيقة تاريخيا مع كل من الفلسطينيين والإسرائيليين ونؤكد من جديد نهجنا الذي لم يتغير. نحن ندين الهجوم الإرهابي على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، ولكن ذلك لا ينبغي ولا يمكن أن يبرر العقاب الجماعي الذي تلاه للمدنيين الفلسطينيين. وقد ذكر الممثل الدائم لإسرائيل للتو أسماء جميع الرهائن الإسرائيليين المتبقين في غزة. وأود أن أؤكد من جديد، كما فعل زميلي ممثل الإمارات العربية المتحدة، أننا ندعو إلى الإفراج عنهم فورا في جميع بياناتنا، والمجلس يدعو إلى ذلك في جميع منتوجاته. وبعد قلبي هذا، أود أن أطرح سؤالا: كم عدد الرهائن الذين أطلق سراحهم خلال العملية الإسرائيلية في غزة؟

وقد قتل، وفقا لإحصاءات الأمم المتحدة، 304 فلسطينيين - من بينهم 79 طفلا - على يد الجيش الإسرائيلي والمستوطنين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. وهذا يعادل 60 في المائة من جميع الفلسطينيين - 504 أشخاص - الذين قتلوا في الضفة الغربية في عام 2023. لذلك كان عام 2023 العام الأكثر دموية على الإطلاق بالنسبة لسكان الضفة الغربية. ويبلغ عدد الجرحى على يد الجيش الإسرائيلي، وكذلك المستوطنين، حوالي 4 000 فلسطيني، من بينهم 576 طفلا. وفي سياق العنف في الضفة الغربية نود أن نؤكد، من جهة أخرى، أن العمليات الأمنية الإسرائيلية العديدة في ذلك الجزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة بدأت قبل وقت طويل من الهجوم الإرهابي الذي وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والذي أود أن أشدد مرة أخرى على أننا ندينه إدانة قاطعة. وقد بدأت تلك الغارات بدون أي ارتباط بالتهديد الإرهابي الذي اتخذه الإسرائيليون ذريعة للشروع في عملية تطهير في غزة لم يسبق لها مثيل من حيث الخسائر والدمار الذي خلفته، حيث تجاوز عدد الضحايا 21 000 وبلغ عدد الضحايا في صفوف موظفي الأمم المتحدة 144 قتيلا، بما في ذلك موظفو وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، وقع 311 من العاملين في مجال الرعاية الصحية و 103 صحفيين ضحايا للهجمات الإسرائيلية. وفي ظل هذه الخلفية، تستمر مصادرة ممتلكات الفلسطينيين وهدم منازلهم، بينما تواصل القدس الغربية سياستها غير القانونية تجاه توسيع المستوطنات الإسرائيلية، في انتهاك لأحكام القرار 2334 (2016).

ونعتقد أن المهمة الأساسية هي وقف إراقة الدماء وتهيئة الظروف لتوفير المساعدة الإنسانية الضرورية لجميع المحتاجين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومما يؤسف له أن المحاولات العديدة التي بذلناها، إلى جانب الوفود التي تشاطرنا التفكير، لجعل مجلس الأمن يتخذ قرارا يطالب بوقف فوري وشامل لإطلاق النار، على الأقل للأغراض الإنسانية، قوبلت بمعارضة قوية من الولايات المتحدة. وينبع هذا النهج الذي تتبعه واشنطن من موقفها الأحادي الجانب والأثني الذي يهدف

وفي عدة مناسبات، أدانت مالطة بدون تحفظ أعمال حماس الإرهابية، بما في ذلك الهجمات الشنيعة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر. فالإرهاب ليس له مبرر، ويجب على مجلس الأمن أيضا أن يكون واضحا في رفضه. وندعو مرة أخرى إلى الإفراج الآمن وغير المشروط عن جميع الرهائن المتبقين.

وفي الوقت نفسه، أكدت مالطة أيضا من جديد حق إسرائيل في حماية مواطنيها. ومع ذلك، ما زلنا نشدد على أن من الأهمية بمكان اتخاذ أي إجراءات من هذا القبيل مع احترام القانون الدولي الإنساني. يجب احترام مبادئ القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك التمييز والتناسب والحيطة، في جميع الأوقات. وجميع الأطراف ملزمة بضمان اتخاذ جميع التدابير لحماية المدنيين.

وكما أبرز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن معظم الناس في غزة قد شردوا في عدة مناسبات. ولا يزال السكان المدنيون يعانون من محدودية الإمدادات الغذائية ويفتقرون إلى المواد الأساسية للبقاء على قيد الحياة. وأربعون في المائة منهم معرضون لخطر المجاعة. وعلى الرغم من هذا الوضع اليائس، لا يزال استمرار الأعمال العدائية يعوق إيصال المساعدات. وفي ظل هذه الظروف، فإن التنفيذ الكامل لجميع أحكام القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023) والتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية هما السبيلان الوحيدان لتجنب المزيد من الموت والدمار.

ولا تزال مالطة تشعر بقلق شديد إزاء الحالة المتدهورة بسرعة في الضفة الغربية، بما في ذلك نطاق العمليات العسكرية الإسرائيلية الأخيرة في الضفة الغربية. هذا يهدد بأن يؤدي إلى مزيد من العنف. وتحت مالطة إسرائيل على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، بما في ذلك إزاء استخدام الذخيرة الحية والأسلحة المتفجرة، والتقييد بالقانون الدولي الإنساني وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين.

وفي ذلك السياق، نشدد على قلقنا إزاء التقرير الأخير لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الذي يبلغ عن استخدام التكتيكات العسكرية والقوة غير المتناسبة وفرض قيود على التنقل

وكم عدد الذين قتلوا بنيران صديقة وكم عدد الذين قتلوا خلال الهدنة الإنسانية التي استمرت سبعة أيام؟ والإجابة واضحة. كيف يؤدي القتل العشوائي للنساء والأطفال الفلسطينيين في غزة إلى تعزيز مهمة إطلاق سراح الرهائن؟ ولهذا السبب ما فتننا ندعو باستمرار إلى وقف عاجل لإطلاق النار كشرط مسبق لضمان سلامة السكان المدنيين، ووصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى جميع المحتاجين، وإطلاق سراح المحتجزين، بمن فيهم الرهائن، وعودة عملية حل هذا النزاع إلى المسار السياسي والدبلوماسي.

لسوء الحظ، فإن الأفق السياسي الذي يتحدث عنه الكثيرون ما زال بعيد المنال. ولكن من المهم العمل الآن على استعادة ذلك الأفق السياسي في عملية التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية على أساس قانوني دولي معترف به عالميا ينص على إقامة دولة فلسطينية مستقلة داخل حدود عام 1967، عاصمتها القدس الشرقية، تتعايش في سلام وأمن مع إسرائيل. هذا النهج المتوازن وغير المتحيز القائم على القانون الدولي، بدلا من محاولات التوصل إلى اتفاقات اقتصادية بين عدد من الدول العربية وإسرائيل من دون التوصل إلى حل عادل للمشكلة الفلسطينية، هو وحده القادر على ضمان سلام مستدام في الشرق الأوسط.

السيدة غات (مالطة) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد الخياري والسيد المعشر والسيد إيشتاين على ملاحظاتهم. إنها توضح حقا الحالة المحفوفة بالمخاطر التي ما زلنا نشهدها في المنطقة.

إن الحالة الإنسانية الكارثية واستمرار حالة الأعمال القتالية في غزة أمر لا يمكن الدفاع عنه. يؤدي ذلك إلى مستويات غير مسبقة من المعاناة الإنسانية، حيث يقتل آلاف المدنيين ويصاب آلاف آخرون بجروح أو يشوهون. والقصف المستمر لوسط غزة، بما في ذلك الغارات الجوية على ثلاثة مخيمات للاجئين، يثير القلق بشكل خاص. وتأتي هذه الهجمات بعد تعليمات من القوات الإسرائيلية للسكان من جنوب وادي غزة بالانتقال إلى وسط غزة. والمشاهد الناتجة عن ذلك، بما في ذلك الغارات التي أصابت المباني السكنية في مخيم المغازي للاجئين، مروعة حقا.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد الخياري والسيد المعشر والسيد إيشتاين على إحاطاتهم.

لا تزال فرنسا تشعر بقلق عميق إزاء الأزمة الراهنة في غزة التي يتواصل تفاقمها. ولدي ثلاث نقاط أود أن أدلي بها في هذا الصدد.

أولاً، أدعو، على سبيل الأولوية، إلى تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار بمساعدة جميع الشركاء الإقليميين والدوليين، كما اقترح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بإصرار.

هناك حاجة ملحة إلى إيصال المزيد من المعونة الإنسانية إلى السكان، الذين يحتاجون إليها أكثر من أي وقت مضى، وإلى ضمان الوصول إلى تلك المعونة دون عوائق. وفي ذلك الصدد، أرحب بالتزام الأمم المتحدة، ولا سيما التزام موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وفرنسا تدعو إسرائيل إلى تيسير إيصال المساعدات إلى جميع أنحاء قطاع غزة. ويجب تسهيل استخدام جميع طرق الوصول، بما في ذلك من خلال فتح معبر كرم أبو سالم. وتؤيد فرنسا دعوة المنظمة إلى فتح نقاط عبور مفيدة، بما في ذلك معبر إيريز في الشمال، وميناء أشدود الإسرائيلي، وممر بحري مباشر بين غزة وقبرص.

ويجب تطبيق القرارين اللذين اتخذهما المجلس في الأسابيع الأخيرة (القراران 2712 (2023) و 2720 (2023)). وفي ذلك الصدد، تؤكد فرنسا من جديد وجوب أن يطبق الجميع القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف في جميع الظروف، كما أشار المجلس إلى ذلك صراحة.

وترحب فرنسا بتعيين السيدة زيغريد كاغ بوصفها كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، وتؤكد لها دعمها الكامل. وستواصل فرنسا الاضطلاع بدورها الكامل في الخطة الإنسانية وتقديم المعونة الإنسانية والمالية والمادية للسكان المدنيين في قطاع غزة.

إن الاستجابة للأزمة الإنسانية ضرورة ملحة، ولكن لا يجوز للمجلس أن يعالج أعراض الأزمة وحدها. ولذلك، فإن نقطتي الثانية

في الضفة الغربية. تؤثر تلك التدابير على قطاعات عريضة من السكان الفلسطينيين. ونردد دعوة المفوض السامي لحقوق الإنسان السلطات الإسرائيلية إلى اتخاذ خطوات واضحة وفعالة نحو وقف هذه الممارسات. كما لا تزال نشعر بقلق عميق إزاء أعمال الهدم، والترحيل القسري للمجتمعات الفلسطينية، وتجدد تعديات المستوطنين غير القانونيين وأعمال العنف. إن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام. إن الهجمات التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون ضد السكان الفلسطينيين وممتلكاتهم لا يمكن تبريرها ولا يمكن أن تقابل بالإفلات من العقاب. إن استمرار تكرار هذه الأعمال لا يؤدي إلا إلى تهديد إمكانية تحقيق حل الدولتين، وهو الحل الذي يظل السبيل الوحيد إلى سلام دائم ومستدام في الشرق الأوسط. وتشكل الاستقرازمات والتوترات المتزايدة حول الأماكن المقدسة في القدس عاملاً آخر لا يؤدي إلا إلى تفاقم التوترات. يجب الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة والوضع القانوني والتاريخي الراهن واحترامهما احتراماً كاملاً في جميع الأوقات. وأي عمل يقوض ذلك غير مقبول.

إن الحالة تشكل تهديداً خطيراً للسلام الإقليمي تترتب عليه تداعيات دولية. ولا تزال المناوشات المستمرة والتصعيدية على طول الخط الأزرق تزيد من حدة التوترات. وندعو بقوة جميع الأطراف، بما في ذلك الجهات من غير الدول في المنطقة، إلى ممارسة ضبط النفس - بما في ذلك في رسائلها - ووقف التصعيد واحترام قواعد القانون الدولي.

كما أن تدهور الوضع الأمني البحري في البحر الأحمر يثير قلقاً عميقاً. إن تجنب اندلاع نزاع إقليمي أمر في غاية الأهمية ويجب تجنبه بأي ثمن.

ولا يزال هذا العنف يدفعنا بعيداً عن الأفق السياسي إلى النزاع. وتؤكد مالطة من جديد التزامها الثابت بحل الدولتين على حدود ما قبل عام 1967 وتلبية التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، على أن تكون القدس عاصمة مستقبلية لدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، تماشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دولياً.

الجارية، فيما يتعلق بفلسطين، بما في ذلك الخطر المتزايد لامتداد النزاع إقليمياً، قد حجبت آفاق السلام الدائم والمستدام وقلصت الأفق أمام مسار قابل للتطبيق بعيداً عن وحشية الحرب.

وحتى في الوقت الذي يجتمع فيه المجلس، فإن الأسر في المنطقة وخارجها تعاني من الكرب. ويظل مصير أحبائهم الذين ما زالوا أسرى لدى حماس مجهولاً، وقد أُفيد عن مقتل أكثر من 21 000 مدني - معظمهم من النساء والأطفال - في قطاع غزة، بالإضافة إلى أولئك الذين قتلوا في 7 تشرين الأول/أكتوبر في إسرائيل. ومع الحالة الخطيرة التي تهدد المزيد من الأرواح في غزة، فإن الوقت ينفد لتجنب وقوع كارثة إنسانية.

ولذلك، نرحب بتعيين الأمين العام السريع للسيدة زيغريد كاغ بوصفها كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار، ونشجع جهودها، على النحو الذي أذن به المجلس في الفقرة 4 من القرار 2720 (2023). ونعتبر نجاح كبيرة المنسقين أمراً حاسماً بالنسبة للأهداف الوسيطة التي تدعم غايات السلام الشامل لفلسطين ونحث الجميع على التعاون والدعم.

نكرر مطالب القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023) لجميع أطراف النزاع بالامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بسير الأعمال العدائية وحماية المدنيين والأعيان المدنية، ولا سيما البنية التحتية الحيوية مثل المدارس والمستشفيات.

واستناداً إلى اتساع نطاق الحالة على أرض الواقع، نضطر إلى أن نكرر دعوتنا إلى اتخاذ خطوات عملية وعاجلة من جانب طرفي النزاع لحماية المدنيين على كلا الجانبين، بما في ذلك الحرص الدائم على تجنبهم العمليات العسكرية، على النحو الذي تقتضيه مبادئ القانون الدولي الإنساني التي تحكم استخدام القوة في النزاعات المسلحة.

وغانا، شأنها شأن جميع البلدان الأخرى، تشعر بالقلق إزاء التشريد القسري للسكان المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها الضفة الغربية، نتيجة لأنشطة المستوطنين المنادين بالقومية والعمليات

تتعلق بهجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر وعواقبها. إذ يجب إطلاق سراح جميع الرهائن فوراً ودون شروط، على النحو المطلوب في القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023).

ويجب على المجلس أن يدين الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية في 7 تشرين الأول/أكتوبر، بما في ذلك العنف الجنسي. ومن غير المفهوم أن المجلس ما زال عاجزاً عن القيام بذلك. وستواصل فرنسا اتخاذ إجراءات من أجل فرض جزاءات على حماس على المستوى الأوروبي.

وأخيراً، على الجبهة السياسية، ستواصل فرنسا العمل من أجل وضع نهاية سريعة للأزمة، على أساس حل الدولتين - وهو الحل الوحيد الذي يمكن أن يساعد على بناء سلام عادل ودائم. يجب أن نعمل على بناء دولة للفلسطينيين. وللسلطة الفلسطينية، التي قُدر لها أن تصبح جزءاً من تلك الدولة الفلسطينية، دورٌ مركزيٌّ تؤديه في تلك العملية، في كل من الضفة الغربية وغزة.

ومن الأهمية بمكان الآن منع التصعيد الإقليمي، وتبذل فرنسا كل جهد ممكن لتحقيق هذه الغاية. إن الحالة في الضفة الغربية تتدهور يوماً بعد يوم. ويتطلب استقرار لبنان والمنطقة امتثالاً كاملاً للقرار 1701 (2006) من جانب جميع الأطراف. تدين فرنسا بشدة هجمات الحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر. وستواصل العمل للمساهمة في السلامة البحرية في المنطقة والحفاظ على حرية الملاحة.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أبدأ بشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري ومقدمي الإحاطتين الآخرين على وجهات نظرهم بشأن الحالة الأمنية المحقوفة بالمخاطر والمتفجرة السائدة في جميع أنحاء الشرق الأوسط على خلفية الحرب المستمرة في قطاع غزة منذ الهجمات المروعة التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر. كما استمعنا باهتمام إلى ممثلي دولة فلسطين ذات مركز المراقب ودولة إسرائيل ولاحظنا وجهات نظرهما.

وفي الأوقات العادية، ينبغي أن تكون نهاية العام وقتاً للتفكير العميق وفترة لتجديد التفاؤل والأمل في المستقبل. غير أن الأحداث

ويجب أيضا أن تستأنف عملية السلام بشكل جدي، ودون شروط مسبقة وبأفق واضح ومحدد.

السيد فرانسوا دانيز (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تشكر البرازيل إكوادور على عقد هذه الجلسة الهامة، وتشكر الإمارات العربية المتحدة على طلبها القيام بذلك في الوقت المناسب. ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات التي تناولت آخر المستجدات والتعليقات الثاقبة والمؤلمة، التي تلقي مزيدا من الضوء على الحقائق المروعة للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

سأدلي أولا ببيان باسم البرازيل وسويسرا، بوصفهما المنسقين المشاركين غير الرسميين المعنيين بالنزاع والجوع، فيما يتعلق بالموجز الخاص للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي بشأن انعدام الأمن الغذائي الحاد في قطاع غزة الذي نشر في 21 كانون الأول/ديسمبر.

ووفقا للتقرير، يعاني أكثر من 90 في المائة من سكان غزة حاليا من انعدام الأمن الغذائي الذي بلغ مستوى الأزمة. ويواجه أكثر من 500 000 شخص ظروف جوع كارثية. وما يقرب من مليوني شخص إما لا تلبى احتياجاتهم الغذائية اليومية أو يلبي الحد الأدنى من متطلبات التغذية فقط عن طريق بيع ممتلكاتهم. وجميع الأسر تقريبا تتخطى وجبات الطعام كل يوم. والعديد من الأسر تقضي أياما وليال كاملة دون طعام. ويجوع البالغون حتى يأكل الأطفال. وتشير التقديرات إلى أنه حتى شباط/فبراير 2024 سيواجه جميع السكان في قطاع غزة مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي. وهذه المستويات من انعدام الأمن الغذائي الحاد لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث.

ويزداد خطر تعرض غزة للمجاعة كل يوم، حيث أن الأعمال العدائية هي المحرك الرئيسي. والبنية التحتية الحيوية، مثل المخازن وخزانات المياه والأراضي الزراعية وموانئ الصيد، قد دمرت أو لحقت بها أضرار بالغة. وانهارت الأنشطة الزراعية. وتعطلت بشدة إمكانية الحصول على ما يكفي من الغذاء والماء والخدمات الصحية والمساعدات الإنسانية في قطاع غزة. وإيصال المساعدات الإنسانية تعرقه الأعمال العدائية المستمرة والدمار الواسع النطاق. ونرحب

بالأمنية الإسرائيلية. إن إنشاء بؤر استيطانية غير قانونية وهدم المباني المملوكة للفلسطينيين والاستيلاء عليها لا يؤديان إلى تأجيج التوترات وتعميق انعدام الثقة فحسب، بل يقللان أيضا من احتمالات السلام المستدام في الشرق الأوسط. ونحث إسرائيل على تعزيز تحقيقاتها ضد الجرائم بدافع المناداة بالقومية وإصدار الأوامر الإدارية اللازمة التي من شأنها التقليل من إمكانية وصول المستوطنين الإسرائيليين وما يترتب على ذلك من عنف تولده.

ونشعر بقلق مماثل إزاء أعمال الجماعات المسلحة الفلسطينية التي تهدد أمن إسرائيل، بما في ذلك من خلال استمرار إطلاق الصواريخ على إسرائيل والهجمات على المواطنين الإسرائيليين الأبرياء. ونطالب بوقف جميع هذه الأعمال وفتح جبهات جديدة من جانب حماس، فضلا عن الحوادث العابرة للحدود عبر الخط الأزرق وداخل المنطقة عموما. يجب أن نتوقف الحرب بالفعل، ويجب أن نتوقف الآن.

وكما ذكرنا سابقا، يجب أن يبذل الجانبان جهودا عاجلة، بدعم من المجتمع الدولي، لوقف الحرب الحالية، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وتعزيز الحوار، وإيجاد حل سلمي يكفل الأمن والعدالة وتقدير المصير. وفي هذا الوقت الحاسم، هناك حاجة إلى كل الأصوات المعتدلة والتأثير الإيجابي على الأطراف للمساعدة في تخفيف حدة النزاع ومنع انتشاره في المنطقة.

وفي ذلك السياق، من المهم أيضا لمنظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل المعترف به للشعب الفلسطيني بأسره، أن تفعل سلطتها المؤسسية في تنشيط الحكم الشامل للجميع والخاضع للمساءلة في جميع أنحاء أرض فلسطين المحتلة.

وتعتقد غانا أن المطلوب هو التزام عميق بحل تفاوضي قائم على وجود دولتين، على أساس حدود ما قبل عام 1967، وتكون القدس عاصمتها المشتركة. ونحن، بوصفنا مجلس الأمن، تقع على عاتقنا مسؤولية دائمة عن إنهاء النزاع الحالي، والإتيان بالطرفين إلى طاولة الحوار، والمساعدة على إقامة دولة آمنة ومكفولة لكل من إسرائيل وفلسطين، عاجلا وليس آجلا.

وإذ نقرب من اختتام أنشطة المجلس في عام 2023، نلاحظ بأسف عميق استمرار الحرب في غزة والتدهور المنهجي للحالة في الضفة الغربية. وبعد مرور ثلاثة وثمانين يوما على الصراع، وعلى الرغم من الكم الهائل من الطاقة والموارد التي خصصها المجلس في المناقشة والتفاوض على حل، أو على الأقل نوع من وقف إطلاق النار، يستمر العنف في الاحتدام دون رادع في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بل ويزداد عمقا وترسخا. فهو يتسبب في خسائر فادحة في الأرواح، وفي عدد مروع من الجرحى والنازحين قسرا، وفي أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل، وفي تدمير مؤسف للهيكل الأساسية المدنية والإسكان. والأرقام المذهلة وغير المتناسبة تتحدث بمنتهى الوضوح: فقد أزهقت أرواح ما يقرب من 21 000 فلسطيني، معظمهم من النساء والأطفال، ويمثل الأطفال وحدهم أكثر من 000 8 من تلك الوفيات المأساوية. وأزمة النزوح مقلقة بنفس القدر، حيث أن 1,9 مليون شخص - أكثر من 85 في المائة من سكان قطاع غزة - يبحثون الآن عن مأوى. ووفاة أكثر من 140 من موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني - وهي حصيلة محزنة وغير مسبقة - تزيد من تعقيد تلك الكارثة.

ونضم صوتنا إلى أصوات الأغلبية المطلقة للمجتمع الدولي في تكرار دعوتنا إلى وقف فوري لإطلاق النار ومواصلة تقديم المعونة الإنسانية الأساسية إلى غزة من خلال جميع القنوات القابلة للاستمرار. كما أننا نقف متضامنين مع جميع الذين يحزنون لموتاهم في كل من إسرائيل وفلسطين. إن تضميد الجراح في مأساة بهذه الأبعاد سيتطلب جهدا هائلا لا يمكن إغفاله. وعلاوة على ذلك، فإن تداعيات الصراع في غزة تمتد إلى ما هو أبعد من حدودها، مما يوجب العنف والتطرف. ويشمل ذلك تصاعد الأعمال العدائية على الحدود اللبنانية الإسرائيلية وفي البحر الأحمر. وتواصل البرازيل حث جميع الأطراف المعنية والدول الأعضاء على منع المزيد من تصعيد الصراع.

وتلاحظ البرازيل أيضا مع القلق استمرار تجاهل قرارات المجلس والجمعية العامة ذات الصلة بشأن هذا الفصل المأساوي المستمر من النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. وهذا، مقترنا بعجز المجلس عن

بإيصال قافلة مساعدات أولية من قبل برنامج الأغذية العالمي من الأردن إلى غزة، للمساعدات الغذائية إلى نصف مليون شخص. ومن شأن ذلك أن يمهّد الطريق لممر مستدام يسمح بتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية. ومع ذلك، فإن استئناف نقل البضائع التجارية إلى غزة هو وحده الذي يمكن أن يضمن التوسع الذي تشتد الحاجة إليه لتوفير الإغاثة للمحتاجين. ومن الأهمية بمكان أن يستأنف القطاعان التجاري والعام أنشطتهما في غزة، بما في ذلك الإنتاج الزراعي، حتى تتمكن الأسواق من تجديد مواردها. كما أكدت مجالس إدارة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ولجنة الأمن الغذائي العالمي قلقها إزاء أزمة الأمن الغذائي الحادة في غزة، تماشيا مع تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الصادر في الأسبوع الماضي.

إن الغذاء ينفذ في قطاع غزة. وإذا احتاج الناس إلى دفع خمسة إلى 10 أضعاف مقابل المواد الغذائية الأساسية، مثل الدقيق والزيت، فإننا نعلم أن الندرة ستؤثر على الفئات الأكثر ضعفا بصورة كارثية. وقد اتخذ مجلس الأمن القرارين 2712 (2023) و 2720 (2023)، اللذين يدعوان إلى زيادة الوصول الإنساني والمساعدات الإنسانية، فضلا عن اتخاذ خطوات عاجلة نحو وقف مستدام للأعمال العدائية. وقد حان الوقت لكي يستخدم أعضاء المجلس نفوذهم لضمان تنفيذ تلك الأحكام على أرض الواقع. وعند اتخاذ القرار 2417 (2018) قبل خمس سنوات، أظهر المجلس التزامه بمعالجة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات، بما في ذلك المجاعة، مع التأكيد على أهمية الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني من قبل جميع الأطراف. والقرار واضح في إدانته للمنح غير القانوني لوصول المساعدات الإنسانية وحرمان المدنيين من الأشياء التي لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة. وتدعو سويسرا والبرازيل، بوصفهما المنسقين المشاركين غير الرسميين، أعضاء المجلس إلى إيلاء اهتمامهم الكامل للمعلومات التي تقدمها الأمم المتحدة بشأن خطر المجاعة الناجمة عن الصراع وبذل قصارى جهدهم لمنعها.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل البرازيل.

الدولي الإنساني، وحماية المدنيين، وتأمين الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن، وضمان توفير المعونة الإنسانية بشكل فعال ودون عوائق لمئات الآلاف الذين هم في أمس الحاجة إليها. ويجب أن يظل التزامنا بإنهاء الأعمال العدائية وتخفيف المعاناة ثابتاً. وفي ذلك الصدد، ترحب البرازيل بتعيين الأمين العام للسيدة زيغريد كاغ كبيرة لمنسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة عملاً بالقرار 2720 (2023) وتتطلع إلى مساهماتها في تحسين حياة أكثر الفئات ضعفاً.

وطوال فترة عضوية البرازيل في المجلس، وخاصة في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر ضد إسرائيل، نادينا بلا تردد بالسلام وبالمستقبل المستدام للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وتسعى الجهود التي تبذلها البرازيل في المجلس منذ بداية الأزمة، مسترشدة بالواجب الإنساني، إلى تعزيز العمل الفعال لمنع تصاعد العنف وضمان حماية المدنيين. وكما فعلنا في المجلس، سنواصل في أماكن أخرى إعادة تأكيد التزامنا الراسخ بحل الدولتين، مع دولة فلسطينية قادرة على البقاء تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن داخل حدود متفق عليها بصورة متبادلة ومعترف بها دولياً.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

لقد مر أكثر من 80 يوماً على اندلاع هذه الجولة من النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي وإغراق أكثر من مليوني شخص بريء في غزة في كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل. وذلك على الرغم من اتخاذ كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن على حد سواء عدداً من القرارات التي تدعو بقوة إلى وقف إطلاق النار، وإنهاء العقاب الجماعي لسكان غزة الأبرياء، وامتنال السلطة القائمة بالاحتلال للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ومن المحزن أن الحصار المفروض على غزة والعنف وقتل المدنيين والغارات والاعتقالات في الضفة الغربية مستمرة بلا هوادة.

وكما قال السيد تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فإن الشعب الفلسطيني يتعرض للتجريد من إنسانيته. ويجب

إحداث تغيير ملموس، يديم تصوراً بأن القوة لها الأسبقية على الحق في الشرق الأوسط وأن القانون الدولي يمكن انتهاكه هناك دون عقاب. ولا يمكن السماح باستمرار هذه الحالة المقلقة للغاية. فهي لا يمكن إلا أن تؤدي إلى تعزيز دورة العنف والسخط وانعدام الثقة في المجتمع الدولي. ولا يزال المجتمع الدولي عاجزاً عن الاستجابة بفعالية بعد 75 عاماً من النزاع الذي ثبت أنه يؤدي إلى عواقب تتجاوز المنطقة بكثير.

والحالة في الضفة الغربية تجسد شواغلنا. وكما ورد اليوم، فإن المنطقة تتأرجح على شفا تصعيد لا رجعة فيه. ولا تزال التوترات شديدة، مع استمرار عنف المستوطنين والغارات وهجمات المسيرات، بما في ذلك ضد مخيمات اللاجئين، مثل مخيم نور شمس في طولكرم. كما أن عمليات تبادل إطلاق النار وتجريف وهدم المنازل الفلسطينية والهياكل الإنسانية تكررت كثيراً جداً. وإلى جانب كل أعمال العنف غير المتناسبة وغير المبررة والخسائر في صفوف المدنيين، لا سيما بين النساء والأطفال، من المروع أن الأنشطة الاستيطانية استمرت وتوسعت في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وفي تحد لسلطة المجلس.

وندين مرة أخرى تشريد الفلسطينيين من ديارهم، الأمر الذي تفاقم بعد هجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر. ويساورنا القلق أيضاً إزاء اشتداد عنف المستوطنين في الضفة الغربية، بالإضافة إلى عمليات الهدم وأوامر الإخلاء وغيرها من الهجمات ضد الأسر الفلسطينية، بما في ذلك في القدس الشرقية. ونعلن مراراً وتكراراً: إن تلك المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي ويجب وقفها وعكس مسارها. وهذا شرط مسبق لأي اتفاق يكفل السلام والاستقرار لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين على أساس دائم.

ومسؤوليتنا الجماعية هي السعي بلا كلل إلى تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط. ولا يمكن للعالم أن يستمر في تجاهل التطلعات المشروعة للفلسطينيين والإسرائيليين في العيش في سلام وأمن. وعلينا جميعاً أن نبذل قصارى جهدنا للتكلم بصوت واحد وإيجاد أفق سياسي جديد. ويشمل ذلك الالتزام غير المشروط بالقانون الدولي والقانون

تحمل مسؤولياتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية، وكبح جماح العنف المتصاعد للمستوطنين، وإجراء تحقيق شامل في جميع الحوادث ذات الصلة ومحاسبة مرتكبيها عليها.

رابعاً، يكمن جوهر القضية الفلسطينية - الإسرائيلية التي طال أمدها في الفشل في تنفيذ حل الدولتين وعدم ضمان الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. وندعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام يكون أوسع حجماً ونطاقاً وفعالية بغية التعجيل بتشكيل جدول زمني وخريطة طريق لتنفيذ حل الدولتين. ونؤيد عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة والاستئناف المبكر للمفاوضات المباشرة بين فلسطين وإسرائيل.

السيدة نغيما ندونغ (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أشكر جميع مقدمي الإحاطات على بياناتهم.

بعد أسبوع من اتخاذ القرار الرامي إلى زيادة المساعدات الإنسانية المقدمة إلى غزة ورصدها (القرار 2720 (2023))، لا تزال الحالة مقلقة بشكل خاص، لا في قطاع غزة فحسب بل أيضاً في الضفة الغربية، مع تجدد حدة العنف. ولا تزال الخسائر الفادحة في صفوف المدنيين والدمار والتهجير القسري في ازدياد.

ولا تزال غابون تشعر بقلق بالغ إزاء التطورات الأخيرة على أرض الواقع، التي لا تعرض للخطر إمكانية بقاء حل الدولتين بالابتعاد أكثر عن أي احتمال لإجراء حوار بناء بين إسرائيل وفلسطين فحسب، بل تشكل أيضاً خطر اندلاع أعمال عنف في جميع أنحاء المنطقة. إن خطر انتشار النزاع حقيقي للغاية، بالنظر إلى الهجمات الانتقامية العديدة التي يشنها الحوثيون في اليمن ضد السفن التجارية. ويدين بلدي بشدة هذه الأعمال ويدعو الحوثيين إلى الوقف الفوري لجميع الهجمات التي تشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

وقد أيدت غابون حتى الآن كل مبادرة ترمي إلى استعادة الأمل في إنقاذ الأرواح البشرية والإسهام في تحسين مصير السكان المدنيين ووقف التصعيد. ويشكل القرار 2720 (2023)، بشأن زيادة المساعدات إلى غزة ورصدها، فرصة لجميع الأطراف، ولا سيما

على المجتمع الدولي أن يوحد كل جهوده لتعزيز وقف إطلاق النار وتخفيف حدة الكارثة وإنقاذ الأرواح.

أولاً، إن إطالة أمد الحرب لن يؤدي إلا إلى مزيد من الخسائر في صفوف الجانبين، ويزيد من حدة العقوبات التي تعترض سبيل المساعدة الإنسانية، ويقوض احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية. لا يوجد مكان آمن في غزة، ولا يوجد مكان آخر يذهب إليه مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين أجبروا مراراً وتكراراً على الانتقال. وقد حذر الأمين العام غوتيريش مراراً وتكراراً من أن غزة، التي تتعرض لضربات الطيران والمدفعية، لا توفر الظروف لوكالات الأمم المتحدة للقيام بالإغاثة الإنسانية. ونحث إسرائيل على أن توقف فوراً هجماتها العسكرية العشوائية وعقابها الجماعي لسكان غزة وأن توفر الظروف اللازمة للوكالات الإنسانية للاضطلاع بأعمال المساعدة التي تقوم بها في غزة.

ثانياً، إن الحالة الإنسانية الراهنة في غزة مزرية للغاية، حيث أوشكت الإمدادات المنقذة للحياة على النفاد، وأصيب النظام الطبي بالشلل، وبات النظام الاجتماعي على وشك الانهيار. وتواجه عشرات الآلاف من النساء الحوامل خطر المجاعة الشديدة، ويحرم المواليد الجدد من القوت بسبب سوء تغذية أمهاتهم. وهذا مجرد جزء من الكارثة المأساوية التي تتكشف فصولها في غزة ويمكن التنبؤ بها وهي من صنع الإنسان.

ونرحب بتعيين الأمين العام لكبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة. وندعو جميع الأطراف إلى التنفيذ الفعال والكامل للقرار 2720 (2023) ونتطلع إلى إنشاء آلية في وقت مبكر لضمان دخول الإمدادات الإنسانية الكافية إلى غزة بشكل آمن ودون عوائق.

ثالثاً، تشكل الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية والأراضي المحتلة الأخرى، فضلاً عن تصعيدها المستمر للغارات وعمليات التفتيش وعنف المستوطنين، انتهاكاً خطيراً للقرار 2334 (2016) وتقوض أساس حل الدولتين. ونحث إسرائيل على

الحقيقة هي أن الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تواجه عقبات مختلفة في تيسير إيصال المعونة إلى غزة وفي جميع أنحاءها. وقد ذكر الأمين العام أن القيام بعمليات فعالة لإيصال المعونة في غزة يتطلب، أولاً وقبل كل شيء، توفر الأمن والموظفين والقدرات اللوجستية واستئناف النشاط التجاري. لذلك، نحث بقوة جميع الأطراف على التصرف بحسن نية على أساس القرارين 2720 (2023) و 2712 (2023). ويجب على إسرائيل، على وجه الخصوص، أن تبذل قصارى جهدها لتذليل تلك العقبات والقيود. وكان فتح معبر كرم أبو سالم الحدودي خطوة إلى الأمام، ولكن استمرار الغارات الجوية يشكل أحد العوائق الرئيسية أمام العمليات الإنسانية. وفي هذا الصدد، نرحب بتعيين السيدة سيغريد كاغ بوصفها كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة، وسندعم جميع جهودها للتعبيل بإيصال المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة إلى الفلسطينيين في غزة.

إننا نشهد بالفعل امتداد النزاع بصورة خطيرة. فقد تصاعدت حدة القتال عبر الحدود بين إسرائيل وحزب الله عبر الخط الأزرق، مما يشكل خطراً جسيماً على الاستقرار الإقليمي. وتشكل هجمات الحوثيين المستمرة على التجارة والسفن التجارية تهديداً خطيراً للأمن البحري. ونطالب الحوثيين بشدة بالوقف الفوري لهذه الهجمات والإفراج عن سفينة الشحن "غالاكسي ليدر" التي يشغلها طاقم ياباني وإطلاق سراح أفراد الطاقم.

وفيما يتعلق بالحالة في الضفة الغربية المحتلة، ندين بشدة الاعتقالات التعسفية الجماعية وعنف المستوطنين، ولا سيما أعمال القتل غير المشروع، التي يُبلغ عنها على نطاق واسع. ونحث الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ كل التدابير لمنع هذه الأعمال التي من شأنها أن تزيد من تقويض احتمالات التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم. كما نؤكد مجدداً على الدور الهام للوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة في القدس.

ختاماً، بينما نعترف بجميع الجهود الدبلوماسية، بما في ذلك الاقتراح الذي قيل إن مصر قدمته، فإن مجلس الأمن بحاجة أيضاً إلى

للسماح بوصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق إلى قطاع غزة. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء آلية في قطاع غزة لرصد جميع عمليات إيصال الإغاثة الإنسانية خطوة هامة.

لذلك ترحّب غابون بتعيين الأمين العام للسيدة زيغريد كاغ كبيرة لمنسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة. وندعو أيضاً إلى تنفيذ جميع الأحكام ذات الصلة من القرارين 2720 (2023) و 2712 (2023). وعلاوة على ذلك، نطالب غابون بالإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن.

ولن نتوقف أبداً عن تكرار أن حل النزاع يجب أن يكون سياسياً ودبلوماسياً، من خلال الحوار والمفاوضات التي تجري بحسن نية واحترام الشواغل المشروعة لكل طرف. ويجب أن نكتف جهودنا لإيجاد حل عادل ودائم على أساس حل الدولتين.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أشكر أنا أيضاً السيد الخياري والسيد المعشر والسيد إيشيتاين على إحاطاتهم.

قبل أسبوع واحد فقط، اتخذنا القرار 2720 (2023) على أمل أن يحقق تحسينات كبيرة في الحالة الإنسانية من خلال توسيع نطاق إيصال الإغاثة الإنسانية إلى شعب غزة. ومع ذلك، يبدو أنه لم يكن هناك تأثير يذكر على الأرض حتى الآن، وسط قتال عنيف وغارات جوية أدت إلى تهجير ما يقرب من 90 في المائة من سكان غزة. يكافح الناس في غزة من أجل البقاء على قيد الحياة كل يوم، ولا يحصلون على الغذاء والماء إلا بشق الأنفس. وتعمل المستشفيات في غزة بما يتجاوز طاقتها في ظروف لا يمكن تصورها. وقد ذكرت الأمم المتحدة مؤخراً أن 40 في المائة من سكان غزة معرضون لخطر المجاعة. إن ما يحدث في غزة لا يقل عن كونه كارثة إنسانية.

ووسعت القوات الإسرائيلية عملياتها البرية في معظم أنحاء قطاع غزة، بما في ذلك في بلدة دير البلح بوسط البلد. وفي مخيم المغازي للاجئين، أفادت التقارير أن العديد من الأشخاص قتلوا في غارات جوية. وفي الوقت نفسه، تواصل حماس شن هجمات صاروخية عشوائية ضد إسرائيل، مسببة أضراراً للمواطنين الأبرياء، حتى اليوم. ويجب وقف ذلك، ويجب إطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين فوراً.

على إسرائيل أن توقف عنف المستوطنين فوراً وأن تحاسب الجناة. كما نواصل دعوة إسرائيل إلى التقيد بالتزاماتها ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فالموافقة على مواصلة الاستيطان لا تؤدي إلا إلى زيادة التوترات في الضفة الغربية. وينبغي لكل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تظهر، من خلال سياساتهما، التزاماً حقيقياً بحل الدولتين. ولا بد أن نعمل جميعاً معاً لتحقيق السلام والكرامة والأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وفي هذا الصدد، أرحب ترحيباً حاراً بالإحاطة المتمعة التي قدمها السيد المعشر في وقت سابق.

ثالثاً، فيما يتعلق بالخطر الأوسع نطاقاً في المنطقة، ندرك تماماً إمكانية امتداد النزاع إلى المنطقة الأوسع. ونعمل على أعلى المستويات للتحذير من مواصلة التصعيد على طول الخط الأزرق. فنشوب نزاع شامل بين إسرائيل وحزب الله سيكون كارثياً على لبنان والمنطقة. كما ندين الهجمات غير القانونية وغير المبررة التي يشنها المقاتلون الحوثيون على النقل البحري التجاري في البحر الأحمر. فهذه الهجمات تضر بالاقتصاد العالمي وتهدد الأمن الإقليمي وتعرض أرواح الأبرياء للخطر. في الختام، أكدنا في القرار 2720 (2023) الحاجة إلى تهيئة الظروف التي من شأنها أن تسمح بوقف مستدام للأعمال القتالية. وتشمل تلك الظروف الإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن الذين تحتجزهم حماس ووضع حد للتهديد الذي تشكله الهجمات الصاروخية وغيرها من أشكال الإرهاب على إسرائيل. إن تحقيق السلام والأمن المستدامين للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء يتطلب أن نضاعف جهودنا لإيجاد أفق سياسي جديد نحو إقامة دولتين - دولة إسرائيل الآمنة والمستقرة ودولة فلسطين المستقلة التي تتوفر لها مقومات البقاء، واللذان تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة، وأشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

بينما ينعقد مجلس الأمن في إحدى جلساته الأخيرة بتشكيله الحالي، فإن الحاجة إلى حل سياسي دائم لإنهاء الأعمال القتالية

الاتحاد لوضع حد للمأساة المستمرة. ويجب أن نبقى روح حل الدولتين حية وأن نتذكر أنه لا يزال السبيل الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق السلام والأمن والازدهار في المنطقة.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر للأمين العام المساعد الخياري والسيد المعشر والسيد إيشتاين على إحاطاتهم اليوم. وأود أن أبدأ بتناول الأزمة الإنسانية. سجل تقرير التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في قطاع غزة، الصادر في 21 كانون الأول/ديسمبر، أن عدد الأشخاص المصنفين في المرحلة 5 من التصنيف، أي مرحلة المجاعة، في غزة يفوق عددهم في بقية العالم مجتمعاً. ويوم أمس، تحدثت إلى المدير القطري لمنظمة إنقاذ الطفولة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأخبرني أن 4 من كل 10 من القتلى في غزة حتى الآن هم من الأطفال. وهذا يعني مقتل 8 500 طفل تقريباً. وبالنسبة لمن أصيبوا وبقيوا على قيد الحياة، فقد لقحت أضرار بما يقرب من ثلثي المنازل والمدارس أو دُمرت. وسيموت كثيرون آخرون من الهجمات والأمراض والمجاعة إذا لم نعمل على وقف الكارثة الإنسانية.

ولذلك، فإن مجلس الأمن، باتخاذ القرار 2720 (2023)، بعث برسالة هامة تقيد التزامه بدعم الأمم المتحدة في إيصال المعونة التي تمس الحاجة إليها. ونرحب أيما ترحيب بتعيين سيغريد كاغ بوصفها كبيرة منسقي الشؤون الإنسانية وشؤون إعادة الإعمار في غزة. ويؤكد تعييننا لممثل للمملكة المتحدة معني بالشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة التزامنا بمعالجة الأزمة الإنسانية.

ثانياً، فيما يتعلق بالأمن، لا نزال عاقدي العزم بشأن التزامنا بأمن إسرائيل وضرورة التصدي للتهديد الذي تمثله حماس. ولكن هناك عدد كبير جداً من المدنيين قُتلوا. ويجب أن تمتثل إسرائيل للقانون الدولي الإنساني وأن تميز بوضوح بين الإرهابيين والمدنيين. وتؤكد الحالة في الضفة الغربية المحتلة الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم نحو تحقيق السلام. والمملكة المتحدة واضحة في أنه يتعين

في غزة. وتقر سويسرا بحق إسرائيل في ضمان أمنها. وفي الوقت نفسه، لم نتوقف عن دعوة الأطراف إلى حماية المدنيين واحترام القانون الإنساني الدولي. ومن الحيوي التحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي المرتكبة في إسرائيل وفي جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة حتى يمكن تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

لا تزال الحالة الإنسانية في قطاع غزة كارثية، حيث يُحرم السكان من الحصول على الخدمات الطبية والهيكل الصحية الأساسية، والنظافة الصحية ومياه الشرب. ويعاني 90 في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وهنا نود أن نشير إلى البيان المشترك الذي أدلت به البرازيل بالنيابة عن وفدينا بوصفهما منسقين غير رسميين بشأن الصراع والجوع. ويجب إيصال المعونة الإنسانية إلى السكان المدنيين المحتاجين في جميع أنحاء قطاع غزة بطريقة غير مُعَرَّلة وبدون شروط مسبقة.

نرحب بتعيين السيدة سيغريد كاغ، رئيسة تنسيق الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، وندعو إلى التنفيذ الكامل للقرارين 2712 (2023) و 2720 (2023). على الرغم من اتخاذ هذين القرارين، لا تزال المعونة المقدمة غير كافية. إن الهدنة الإنسانية وتوفير الضمانات الأمنية شرطا مسبقا عاجلان لكفالة وصول المعونة وتمكين موظفي المنظمات الإنسانية المحايدة من العمل بفعالية ومن دون المخاطرة بحياتهم.

وإن لم تُوقف دوامة العنف الحالية، فإن خطر انتشار الصراع في جميع أنحاء المنطقة سيظل حقيقيا وسيقوض التوصل إلى حل سياسي دائم للصراع في الشرق الأوسط. ويجب على المجلس أن يتخذ خطوات ملموسة نحو الحل القائم على وجود دولتين، وهو الأساس الوحيد الممكن للسلام والاستقرار في المنطقة. ولا مندوحة، في تلك العملية، من المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة الفلسطينية والإسرائيلية. ويجب أن تساعد على إعادة بناء الأساس لدولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب، في سلام، داخل حدود آمنة ومعترف بها.

وضمن حماية السكان المدنيين وإطلاق سراح الرهائن أمر حتمي في الشرق الأوسط. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن ضمان أن يصبح ذلك حقيقة واقعة في العام الجديد، الذي سيبدأ في أجواء باردة ورطوبة وتحت الانقراض بالنسبة لعدد كبير جدا من الأطفال وأبائهم وأحبابهم. وإزاء تلك الخلفية، لا تزال التقارير عن آخر التطورات في قطاع غزة والضفة الغربية، وكذلك على الحدود الشمالية مع لبنان، تثير قلقنا البالغ. إن الأرقام التي تحققت منها الأمم المتحدة تجعل من عام 2023 الأكثر دموية منذ ما يقرب من 20 عاما في كل من إسرائيل وغزة، وكذلك في الضفة الغربية. ووفقا لليونيسف، فإن هذا السجل القاتم لا يستثني الأطفال.

لقد أدت زيادة شدة أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون، والتي تدينها سويسرا، إلى النزوح القسري للمجتمعات الرعوية ومن المرجح أن تؤدي إلى مزيد من العنف. وبينما تكرر سويسرا التأكيد على عدم قانونية المستوطنات بموجب القانون الدولي، فإنها تشدد على أن إسرائيل مسؤولة عن الحفاظ على القانون والنظام في الضفة الغربية وتدعوها إلى محاسبة مرتكبي هذه الأعمال.

وفي سياق العمليات التي تقوم بها قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية، يجب عليها أن تقي في سياق استخدام القوة على وجه الخصوص بمعايير التناسب واحترام حق كل فرد في الحياة والأمن. وسنواصل التشديد على أن احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين، يجب أن يظل أولوية بالنسبة للمجلس.

وتذكّر سويسرا بالتزامات جميع الأطراف بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الالتزام بحماية السكان المدنيين.

وكما فعلنا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، فإن سويسرا تدين الهجمات الإرهابية التي ترتكبها حماس. وندين على وجه الخصوص، العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس الذي وقعت ضحية له العديد من النساء والفتيات في سياق هذه الهجمات. وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين ما زالوا محتجزين

ولا يزال موقفنا لم يتغير ومفاده أن المستوطنات وتوسيعها أمرين غير قانونيين بموجب القانون الدولي ويشكلان عائقاً أمام عملية السلام. يجب حلها وليس توسيعها.

إن خطر امتداد الصراع حقيقي. في كل مكان حول إسرائيل هناك جهة فاعلة واحدة، دولة واحدة، يد واحدة تواصل سحب الخيوط من خلال وكلائها، وهي إيران. وتجاهلها ليس إسهاماً في السلام. وفي هذا الصدد، فإن الهجمات المستمرة التي يشنها الحوثيون في البحر الأحمر، وحرمان جميع السفن من الحقوق والحريات الملاحية، تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. ونحضر الحوثيين على الوقف الفوري لتلك الهجمات وندعو مجلس الأمن إلى اتخاذ الإجراء المناسب.

إن الحرب المستمرة في غزة تحجب كل شيء، بما في ذلك احتمالات كيفية الخروج منها، والمضي قدماً وإحياء عملية السلام المتوقفة في الشرق الأوسط، والتي لا يمكن أن تظل عملاً تاريخياً غير مكتمل. وما أن تنتهي حرب غزة، ينبغي أن يبدأ العمل من جديد للبحث عن حل دائم وشامل. ولم يكن ذلك سهلاً أبداً، ولن يكون أسهل الآن، لأنه سيتطلب بذل جهود جادة ومستدامة وذات مصداقية لضمان عدم استخدام الإرهاب والعنف بعد الآن لتحقيق أهداف سياسية، وعلى الجميع رفضهما بشكل قاطع وحازم. ويقتضي الأمر أن تكون غزة والضفة الغربية متحنتين في ظل سلطة فلسطينية واحدة متجددة تلتزم التزاماً كاملاً بالسلام ومستعدة له من خلال المفاوضات بمساعدة المجتمع الدولي. وسيتطلب ذلك بذل جهود متواصلة وواسعة النطاق لمساعدة المشردين داخلياً على العودة إلى الحياة الطبيعية وبذل جهود عظيمة لإعادة الإعمار لجعل غزة مكاناً صالحاً للعيش مرة أخرى.

ولكن الأمر سيتطلب، أكثر من أي شيء آخر، فهماً مشتركاً بأن المساواة بين الإسرائيليين والفلسطينيين هي الغرض في تثبيت مصيرهم المشترك معاً. ولم يكن هناك أبداً أي بديل ولا يوجد طريق جدي وموثوق به إلى المستقبل غير الحل القائم على وجود دولتين، إذا أردنا حلاً، أي إحلال السلام والأمن والاستقرار الدائم. وما من شيء يكفل الأمن والاستقرار والرخاء للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على حد

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى الآخرين في شكر جميع مقدمي الإحاطات على بياناتهم. ولن نتفد أبداً الكلمات لدينا للإعراب عن إدانتنا المطلقة للهجمات الإرهابية التي خُطّطت بعناية ونُفذت بوحشية في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وعلينا ألا ننسى أنها تسببت في اندلاع هذه الأزمة الحادة. ولا يمكننا أن نعرب بما فيه الكفاية عن رفضنا القاطع لأخذ المدنيين رهائن وإيقائهم في ظروف مروعة في الوقت الذي دعا فيه العالم بأسره مراراً وتكراراً، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى إطلاق سراحهم فوراً وبدون شروط. ونشعر بالرعب إزاء القصص البشعة الناشئة عن العنف الجنسي الذي تستخدمه حماس كسلاح إرهاب ضد المدنيين والنساء والفتيات الإسرائيليات. ومن المؤسف ومن غير المفهوم، بعد ما يقرب من ثلاثة أشهر من إطلاق العنان بوحشية لما لا يمكن تصوره على المدنيين في إسرائيل، أن مجلس الأمن لم يتمكن من إصدار إدانة لهذه الأعمال الإرهابية.

تتشاطر ألبانيا مع المجتمع الدولي قلقه العميق إزاء الحالة الإنسانية الكارثية في غزة. وقد أودى القصف المتواصل بحياة عدد كبير جداً من الأبرياء. لقد جعل الدمار الواسع النطاق الحياة مستحيلة بالنسبة للكثيرين وصعبة للغاية للجميع في غزة. فالمدنيون الأبرياء يعاقبون مرتين - بجبن حماس، ولكن أيضاً بالرد العنيف من جانب إسرائيل. ونكرر دعوتنا إلى الامتثال الكامل للقانون الإنساني الدولي وممارسة مبدأ التناسب والتمييز. ويجب قتل الإرهابيين، ولكن ليس المدنيين الأبرياء أو موظفي الأمم المتحدة أو الصحفيين، الذين تجب حمايتهم. ونرحب بتعيين كبير منسقي الشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة، على النحو المطلوب في القرار 2720 (2023). ويجب أن ينظر الجميع إلى التنفيذ الكامل والسريع للقرارين 2712 (2023) و 2720 (2023) بوصفه مسألة ذات أولوية مطلقة.

لقد ازداد الوضع تدهوراً في الضفة الغربية منذ هجوم حماس في إسرائيل. إن تزايد غارات الجيش وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين تتسبب في خسائر متزايدة. وقُتل حتى الآن في الضفة الغربية أكثر من 400 فلسطيني، أي أكثر بكثير من العام الماضي، الذي أعلن أنه الأكثر دموية منذ عام 2006.

ويجب أن يواصل المجتمع الدولي الدعوة إلى إيجاد حل عادل وسلمي لهذا النزاع الذي طال أمده. ولا بد من اتخاذ إجراءات فورية لمنع وقوع المزيد من المآسي الإنسانية. والواقع، أنه قد أصبح الآن تهديدا وجوديا للحياة نفسها. ولا بد من وقف فوري لإطلاق النار لتمكين وصول المساعدات الإنسانية الحيوية وحماية الأرواح البريئة. ويجب على جميع الأطراف احترام التزاماتها القانونية بحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات المنقذة للحياة إلى المدنيين الأبرياء المتضررين في غزة.

لقد اعتمد المجلس، قبل أسبوع بالتحديد، القرار الثاني بشأن زيادة المعونة المقدمة إلى غزة ورصدها (انظر S/PV.9520). ويدعو كل من القرار 2720 (2023) المعتمد حديثا والقرار السابق 2712 (2023) إلى هدن وممرات إنسانية عاجلة لفترات ممتدة في غزة لتمكين الوكالات التابعة للأمم المتحدة وشركائها من الوصول الآمن وبدون عوائق. ونحث الأطراف المتحاربة على تنفيذ تلك التدابير على وجه السرعة نظرا لحالة الطوارئ الإنسانية التي لا يمكن الدفاع عنها أخلاقيا. إن الأرواح في خطر. ولذلك، يقع على عاتقنا التزام بالعمل على وجه السرعة لحماية وإنقاذ السكان الضعفاء في غزة، ولا سيما النساء والأطفال، من خلال تقديم المساعدة المنقذة للحياة. ونؤكد مجددا دعمنا الثابت لجهود الوساطة التي تبذلها مصر والجهات الفاعلة الأخرى لوقف إراقة الدماء في قطاع غزة.

ولا نزال مقتنعين بأن البديل الوحيد لتحقيق السلام في قطاع غزة هو الوقف الفوري للعنف واستئناف الحوار البناء. ونحن نؤمن بالحل القائم على وجود دولتين ونؤيده بقوة بوصفه سبيلا إلى إرساء سلام دائم بين فلسطين وإسرائيل وإلى تحقيق الوئام في المنطقة. ونعتقد أن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة القائمة توفر إطارا عادلا لتحقيق ذلك الهدف النبيل.

وفي الختام، لا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي بينما تتعرض أرواح المدنيين الأبرياء للخطر. يجب أن نتصرف بشجاعة ووضوح أخلاقي لتخفيف المعاناة وتنشيط عملية السلام. فثمن النقاعس عن العمل باهظ للغاية.

سواء إلا عملية حقيقية تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وديمقراطية إلى جانب إسرائيل. هذا ما برحنا نقوله وندافع عنه دائما، وخاصة خلال هذين العامين في مجلس الأمن، وسنواصل القيام بذلك خارج المجلس، لأننا لا نزال مقتنعين اقتناعا راسخا بأن الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، الذين يتقاسمون تلك الأرض الصغيرة، لهم الحق في إقامة دولتهم فيها ويجمعهم مصير مشترك.

لعل هذه المأساة تجعل الحكمة تسود بالاقتران بالدروس المستفادة من خلال الإخفاقات المتتالية والفرص الضائعة. لعل وعسى أن يفهم ويقبل الجميع بأن العنف لن يجلب السلام أبدا، ولن يؤدي إلا إلى توليد المزيد من نفس الشيء - العنف والألم والمعاناة والندم والبؤس، بينما يحتاج الجميع هناك إلى عكس المسار ويستحقونه، أي الأمل والسلام والاستقرار.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تشكر موزامبيق الإمارات العربية المتحدة على عقد هذه الجلسة العاجلة لبحث الحالة الإنسانية الأليمة التي تتكشف حاليا في غزة. نعرب عن امتناننا لمقدمي الإحاطات الإعلامية على أفكارهم وتقييماتهم النفسية. وتعزز رواياتهم المباشرة الحاجة الماسة إلى قيام المجلس بعمل فوري حيال هذه المسألة.

لقد جلب الهجوم العسكري في غزة معاناة شديدة، مع زيادة كبيرة في عدد الضحايا. وتظهر الهجمات العشوائية التي تشنها قوات الدفاع الإسرائيلية استخفافا صارخا بالحياة البشرية والقانون الدولي. في واقع الأمر، لا أحد آمن في غزة. أعربت موزامبيق مرارا وتكرارا عن قلقها البالغ إزاء التوترات المتفاقمة، بما في ذلك المستوطنات والعنف ضد المدنيين والخطاب الاستفزازي والاشتباكات بين الطرفين. ويجب أن تتوقف فوراً جميع تلك الأنشطة غير القانونية والدنيئة، التي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، نشعر بقلق عميق لأن هذا الصراع يمكن أن ينتشر في جميع أنحاء المنطقة. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والعمل من أجل وقف التصعيد.

وعلى نحو ما ورد في البيان الرئاسي الذي اعتمدته المجلس في شباط/فبراير (S/PRST/2023/1)، فإننا نعارض بشدة جميع التدابير الانفرادية التي تعوق السلام، بما في ذلك، في جملة أمور، بناء إسرائيل للمستوطنات وتوسيعها، ومصادرة أراضي الفلسطينيين و "إصفاء الشرعية" على البؤر الاستيطانية، وهدم منازل الفلسطينيين، وتشريد المدنيين الفلسطينيين. فهذه الأعمال تعرض للخطر جدوى الحل القائم على وجود دولتين، الذي أعربت إكودور وجميع أعضاء المجلس الحاضرين هنا عن تأييدهم له. ونعتقد أيضا أن زيادة الخطاب التحريضي والاستفزاز والتحريض والتجديد غير المقبول لقتل المدنيين والأعمال الإرهابية تقضي على إمكانية التوصل إلى حل تفاوضي. وكما قلت في 19 كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.9513)، يجب على القادة التحلي بالمسؤولية والإنسانية.

إننا نعلم أن الطريق نحو تحقيق السلام الدائم سيكون صعبا، ومن الضروري أن نبدأ في خوضه في أقرب وقت ممكن. لقد اتخذنا بعض الخطوات، ولكن لا يزال هناك المزيد من الخطوات التي يتعين اتخاذها وتنفيذها. ولهذا السبب، تكرر إكودور مرة أخرى الإعراب عن اقتناعها بأن السبيل الوحيد لإنهاء هذا النزاع يتمثل في إيجاد حل سلمي وتفاوضي ودائم وعادل للطرفين، مع وجود دولتين - فلسطين وإسرائيل - على أساس حدود عام 1967 والقرارات ذات الصلة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة 13/35.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إكودور.

أود أولا أن أشكر مقدمي الإحاطات هذا الصباح على المعلومات التي قدموها إلى مجلس الأمن.

قبل ما يزيد قليلا على أسبوع (انظر S/PV.9513)، خاطب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، المجلس وقال إنه في حين أن تحديد أولويات الحالة في غزة أمر مفهوم، يجب ألا ننسى أن اهتمامنا خلال الأشهر التسعة الأولى من العام كان منصبا على الضفة الغربية التي تعيش أزمة، مع زيادة النشاط الاستيطاني، وتزايد العنف الذي يمارسه المستوطنون والهجمات المسلحة الفلسطينية، وتكثيف عمليات قوات الأمن الإسرائيلية، والوضع الاقتصادي بالغ الصعوبة.

وتدين إكودور إدانة قاطعة للهجمات الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وتطالب مرة أخرى بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. ومنذ تلك الهجمات الإرهابية، أدى نطاق العنف في غزة إلى تهميش أحداث تقع في أماكن أخرى. بيد أن الاتجاهات السلبية الماثلة حتى بداية تشرين الأول/أكتوبر في الضفة الغربية قد اشتدت. وارتفعت مستويات العنف، ومعها ارتفعت أيضا إحصاءات الوفيات والاعتقالات. ولا بد من تقديم المسؤولين عن جميع أعمال العنف إلى العدالة وأن تمارس قوات الأمن دائما أقصى درجات ضبط النفس. كما ندين جميع الأعمال والهجمات الإرهابية.